# الأخبار
al-akhbar

الإثنين 13 تموز 2026
العدد 5823 السنة العشرون
Lundi 13 Juillet 2026 no 5823 20ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة


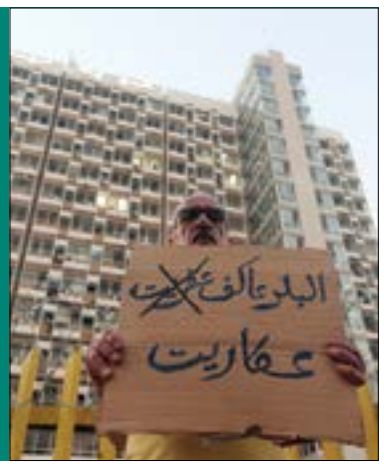



قضية 4
خطة الكهرباء
**أهلاً بكم إلى الخصخصة**


## اتفاق الإطار يترنّح مع رفض غالبية المسلمين ونصف المسيحيين

# رضا أميركا أولوية عون وجولة روما «بلا جدوى» 2

# سردية «اغتيال ترامب» إسرائيل تلقي طُعماً جديداً 8

(أ ف ب)

## قضية اليوم

### اتفاق الإطار يترنّح مع رفض غالبية المسلمين ونصف المسيحيين

# جولة روما «بلا جدوى»... وإسرائيل تضغط على القرى المسيحية

فرضت التطورات المتسارعة نفسها على جميع اللاعبين المحليين، إلا أن رئيس الجمهورية جوزيف عون لا يزال يتصرف وكأنه مستعد لإحراق البلاد من أجل كسب رضى الولايات المتحدة والسعودية. ومن هذا المنطلق، يواصل اعتماد استراتيجية الهجوم بلا ضوابط، رغم إدراكه أن كل ما يراهن عليه، أصبح بدوره رهينة التحولات الإقليمية، في ظل التوتر المتصاعد على الجبهة الإيرانية - الأميركية.

> **حزب الله جدد عدم اعترافه بمندرجات أي اتفاق مع إسرائيل، وبري يتفق مع جنبلاط على إهمال اتفاق واشنطن**

وعلمت «الأخبار» أن عون، الذي يستعد لزيارة الولايات المتحدة نهاية الأسبوع الجاري، فوجئ بتراجع أميركي عن آلية متابعة تنفيذ اتفاق الإطار، بعدما تقرر نقل المحادثات إلى العاصمة الإيطالية، بما يبعد الجانب الإسرائيلي عن أي ضغط أميركي مباشر. وبحسب المعلومات، ستقتصر المشاركة الأميركية على مستشار في وزارة الخارجية، من دون أن يتأكد حتى الآن حضور السفير الأميركي في بيروت ميشال عيسى. كما يتردد أن السفيرة اللبنانية في واشنطن ندى معوض تدرس عدم المشاركة، بحجة انشغالها بالتحضير لزيارة عون، ما يعني أن يقتصر التمثيل اللبناني على السفير سيمون كرم في مواجهة سفير العدو في واشنطن يحيئيل ليتر، علماً أن أي وفد عسكري أو تقني لن يشارك في هذه الجولة من المحادثات.

في المقابل، تتواصل في بيروت الاجتماعات العسكرية بمشاركة وفد من القيادة المركزية الأميركية (CENTCOM)، وصل خصيصاً لإجراء لقاءات تحضيرية مع قيادة الجيش اللبناني، بهدف تقييم مدى جاهزية الجيش للشروع في تنفيذ خطة تجريبية يراد منها إثبات قدرته على نزع سلاح حزب الله وإخراج مقاتليه من ست بلدات حددها العدو، تقع جميعها خارج الأراضي المحتلة. وبحسب المعطيات، يريد العدو دفع الجيش اللبناني للوصول إلى مناطق عجز جيش الاحتلال عن بلوغها خلال عملياته العسكرية، بما يعني عملياً تكليف الجيش القيام بالمهمة عنه.

ويبدو أن عون، ومعه رئيس الحكومة نواف سلام، يعولان على ممارسة واشنطن ضغوطاً مباشرة على قيادة الجيش، سواء لدفعها إلى إيجاد آلية تنسيق مع حزب الله تتيح تنفيذ هذه الخطة، أو لحثها على المضي في تنفيذ القرارات الحكومية. ويصرّ رئيس الجمهورية في هذا السياق على أن الجيش لا يحتاج إلى قرار جديد من مجلس الوزراء، بل يكفيه تنفيذ القرارات الصادرة بين 5 آب 2025 و2 آذار 2026.

وبحسب مصادر مطلعة، عاد الجيش اللبناني وأبلغ المعنيين أن أي مهمة بهذا الحجم لا يمكن أن تُنفذ من دون قرار سياسي واضح وشامل يصدر عن مجلس الوزراء مجتمعاً، وهو ما بات متعذراً بعد إعلان الزعيم الدرزي وليد جنبلاط انضمامه إلى موقف رئيس مجلس النواب نبيه بري الرافض للاتفاق. وقد أثار موقف جنبلاط انزعاجاً كبيراً لدى عون، وزاد قلقه بعد إدراكه أن السعودية غير قادرة على دفع زعيم المختارة إلى تعديل موقفه. كما عبّر رئيس الحكومة نواف سلام عن استيائه من موقف جنبلاط، ولا سيما بعدما وجّه الأخير انتقادات إلى الجهة التي تدير المفاوضات.

وفي موازاة ذلك، جدّد بري وحزب الله، ردّاً على استفسارات نقلها وسطاء محليون وخارجيون، رفضهما الاتفاق، مؤكدين أنه لن يتم التعاطي مع كل مندرجاته، وأن قيادة الجيش على دراية بهذا الموقف، كما تدرك أن تنفيذ أي خطوة ميدانية بالقوة سيكون بالغ الصعوبة.

وفي السياق نفسه، نقل عن بري، عقب محادثاته مع جنبلاط أمس، اعتقاده أن اتفاق الإطار أصبح من الماضي، بعدما فقد أي تأييد وازن على الساحة الداخلية. وبحسب ما نُقل عنه، فإن الغالبية الساحقة من المسلمين تعارضه، فيما لا يحظى بتأييد أكثر من نصف المسيحيين. ونُقل عن جنبلاط أنه فهم من بري أن قنوات الاتصال الأميركية – الإيرانية لا تزال مفتوحة رغم التوتر القائم، وأن الملف اللبناني سيعود ليشكل بنداً مستقلاً على طاولة البحث.

وفي واشنطن، لا يبدو الملف اللبناني في صدارة الاهتمامات. وحتى الآن، لا تتوافر مؤشرات واضحة إلى ما يمكن أن يفضي إليه لقاء عون والرئيس الأميركي دونالد ترامب. لكن الثابت أن الدبلوماسية الأميركية التي مارست ضغوطاً على لبنان لدفعة إلى السير في الاتفاق، أقرت بعجزها عن إلزام إسرائيل بجدول زمني قريب للانسحاب من الأراضي اللبنانية، مكتفية بالتنعم بالعمل على الحد من أي عمليات عسكرية إسرائيلية جديدة ضد لبنان.

في المقابل، أكدت مصادر مطلعة أن رئيس مجلس النواب وقيادة حزب الله تلقيا أمس رسالة جديدة من القيادة الإيرانية، تفيد بأن طهران أبلغت الوسيطين القطري والباكستاني أن إنهاء الحرب على لبنان واستكمال الانسحاب الإسرائيلي يحتلان أولوية تعادل، بالنسبة إليها، أهمية ملف مضيق هرمز، وكذلك تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة مع الولايات المتحدة.

في غضون ذلك، صعّد العدو من عمليات التدمير والتجريف في القرى الجنوبية، بالتوازي مع استمرار الغارات الجوية والقصف المدفعي على مناطق متفرقة. وعادت وسائل إعلام إسرائيلية لتنقل عن مصادر عسكرية قولها إن «حزب الله يعيد تنظيم صفوفه، ويرسل مسيّرات لجمع المعلومات ورصد تحركات القوات الإسرائيلية في المنطقة الأمنية»، وأن «عناصره ينقلون أسلحة وذخائر بصورة متواصلة».

وفي المقابل، كرر قادة العدو أن الجيش اللبناني «لا يبدو قادراً على تنفيذ مهمة نزع سلاح حزب الله، ولذلك فإن المنطقة التجريبية ستحتاج إلى وقت طويل قبل الحديث عن أي إنجاز يمكن أن يقابله انسحاب إسرائيلي». من جهة أخرى، كشفت مصادر مطلعة عن تحرك إسرائيلي يهدف إلى زيادة الضغوط على اللبنانيين الذين بقوا في قراهم داخل المنطقة المحتلة. وبحسب هذه المصادر، يعمل جيش الاحتلال على تسهيل عودة عدد من العملاء الذين فروا إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عقب التحرير عام 2000، بالتزامن مع توجيه رسائل إلى شخصيات نافذة في عدد من القرى المسيحية، مفادها أن أمام السكان خيارين: «إما البقاء وفق الشروط التي تفرضها القوات الإسرائيلية، أو البحث عن مكان آخر».

جوزيف عون: الأولوية لكسب رضى الولايات المتحدة والسعودية

## «حرب باردة» بين مجلس القضاء والمدّعي العام

# تطيير جلسات التشكيلات القضائية

**لينا فخر الدين**

ظنّ رئيس مجلس القضاء الأعلى، القاضي سهيل عبود، أنه أحكم قبضته على المجلس، مستنداً إلى امتلاكه الأكثرية من جهة، وإلى اعتقاده بأن النائب العام التمييزي، القاضي أحمد رامي الحاج، لن يتمكّن من خوض مواجهة معه من داخل المجلس.

وانطلاقاً من هذا التقدير، بدا عبود واثقاً من قدرته على تمرير مشروع التشكيلات القضائية بالصيغة التي يريدها.

> **اقتراحات بنقل 4 أسماء تفجّر جلسة مجلس القضاء الأعلى**

ويقتصر المشروع على عدد محدود من القضاة، لا يتجاوز ثلاثين، معظمهم يطالبون بالانتقال بسبب عدم ارتياحهم في مراكزهم الحالية أو لبعدها عن أماكن سكنهم، فيما كان بعض أعضاء المجلس يفضّل تأجيل البحث في التشكيلات إلى حين انضمام القاضي أسامة منيمنة إلى عضوية المجلس، بعد تسلّمه رئاسة هيئة التفتيش القضائي خلفاً للقاضي أيمن عويدات الذي أُحيل إلى التقاعد.

إلا أن عبود لم ينتظر منيمنة الذي أقسم اليمين القانونية أمام رئيس الجمهورية جوزيف عون الأربعاء الماضي، فدعا في اليوم التالي إلى جلسة شهدت انفجار الخلاف بين عبود والحاج، بعدما كان يُفترض أن تُمهّد لإحالة مشروع التشكيلات على وزير العدل عادل نصار قبل بدء العطلة القضائية الأربعاء المقبل. وبحسب المعلومات، أصرّ الحاج على نقل القاضي ربيع الحسامي من رئاسة محكمة الجنايات في الشمال إلى رئاسة محكمة الجنايات في بيروت، انطلاقاً من قناعته بأنه يستوفي المؤهّلات المهنية والدرجات القضائية اللازمة لتولّي المنصب. كما اعتبر أن هذا التعيين يشكّل تعويضاً معنوياً عن استبعاد الحسامي من منصب النائب العام التمييزي، بعدما كان يُعدّ من أبرز المرشحين له، قبل أن تتضافر، في اللحظات الأخيرة، مواقف رئيس الحكومة نواف سلام ونصار وعبود لإسقاط ترشيحه.

(هيثم الموسوي)

### ماذا اقترح الحاج؟

من هذا المنطلق، اقترح الحاج نقل الحسامي إلى رئاسة محكمة الجنايات في بيروت، خلفاً للقاضي بلال الضناوي، الذي كان قد طلب نقله إلى مركز الرئيس الأول في الجنوب خلفاً للقاضي غسّان معطي. وفي المقابل، يُنقل معطي إلى الغرفة السابعة في محكمة التمييز، التي كان يشغلها منيمنة قبل تعيينه رئيساً لهيئة التفتيش القضائي.

كما طرح الحاج تعيين القاضي هاني عبد المنعم الحجار في مركز المحامي العام التمييزي، الذي كان يشغله قبل تعيينه نائباً عاماً تمييزياً، ونقل القاضي غسان خوري (بناءً على رغبته) من هيئة القضايا في وزارة العدل، وقاضي التحقيق الأول في الجنوب ومستشارة القصر الجمهوري للشؤون القانونية، منى حنفير، إلى مركز المحامي العام الاستئنافي في بيروت، خلفاً للقاضي جناح عبيد الذي يسعى بدوره إلى نقله محامياً عاماً استئنافياً في الشمال.

وخلال الجلسة التي عرض فيها الحاج اقتراحاته، بدا عبود مُستاءً، وتركّز اعتراضه على «استحالة» نقل الحسامي إلى بيروت لحجج مختلفة. ومع إصرار الحاج على طرح اسم الحسامي، احتكم المجلس إلى التصويت، فنال الأخير تأييد خمسة أعضاء، مقابل أربعة أصوات معارضة. غير أن الكلمة الأخيرة كانت لعبود الذي يملك، بصفته رئيساً للمجلس، الصوت الترجيحي. وما إن انتهى فرز الأصوات حتى استخدمه لإسقاط تعيين الحسامي.

وأثار ذلك غضب الحاج، الذي اعتبر أن الجلسة تحوّلت إلى «مضيعة للوقت»، فغادرها فوراً، ما أدّى إلى فقدان النصاب وتعذّر استكمال البحث في بقية التشكيلات الخلافية.

ولم يقتصر الخلاف على إسقاط جلسة واحدة، إذ علمت «الأخبار» أن عبود أبلغ أعضاء المجلس، الجمعة الماضي، بأن وزير العدل تمنّى عليه تأجيل الجلسة التي كان مُقرّراً عقدها أمس الأول، من دون أن يحدّد موعداً جديداً. إلا أن الجلسة المقبلة، متى عُقدت، يُفترض أن تشهد مشاركة القاضي منيمنة، بعد مباشرته مهامه الأربعاء المقبل.

وبينما تشير المعطيات إلى وجود تنسيق بين الحاج والقصر الجمهوري في شأن اقتراحاته، ولا سيما أن مشروع التشكيلات سينتهي عند رئيس الجمهورية لتوقيعه، يرجّح متابعون أن تتدخّل دوائر بعيدا لاحتواء الخلاف بين عبود والحاج قبل أن يتفاقم. في المقابل، يستبعد آخرون هذا السيناريو، ولا سيما إذا واصل وزير العدل دعم موقف عبود. وعندها، قد يتجاوز الخلاف حدود التشكيلات القضائية، ليتحوّل إلى «حرب باردة» داخل الجسم القضائي.



**ابراهيم الأمين**

# الأمير المشاغب

صرخ الشاب بين رفاقه: «أفكّر في خطف طائرة». لم يكن كلامه عادياً بالنسبة إلى الحاضرين من عرب وأجانب، الذين حاولوا فهم ما الذي يدفع شاباً ينتمي إلى عائلة حاكمة ويحمل لقباً أميرياً إلى إطلاق مثل هذا الكلام. لكنه كان صريحاً إلى حدّ الصدمة، إذ قال: «أريد أن يسمع العالم باسم قطر!».

الحكاية نفسها تكرّرت، بصورة مختلفة، عندما طلب الرئيس المصري الراحل حسني مبارك من أمير قطر، خلال إحدى زياراته للدوحة، زيارة مقر قناة «الجزيرة». وعندما وصل إلى المبنى الذي كانت تعمل منه القناة في سنواتها الأولى، التفت إلى وزير إعلامه صفوت الشريف قائلاً بأستغراب: «أتقول لي إن كل هذا الإزعاج يأتي من علبة الكبريت هذه؟».

وفي مناسبة أخرى، ردّ الرجل نفسه، والذي لم يرقّ له كلام أحد اللبنانيين عن «طموحات غير واقعية لقطر»، بالقول: «أنتم دولة صغيرة، ولا موارد جدّية لديكم، وعدد سكانكم محدود، بما لا يبرّر هذا الحضور. فلماذا تستكثرون علينا أن يكون لنا دور؟».

هذه الأمور تشكّل مجتمعة سياقاً شخصياً يمثّل - إلى جانب أمور أخرى - فكرة المشاغبة التي تحوّلت إلى تمرّد، قاد حمد بن خليفة إلى تسلّم الحكم بعد الإطاحة بوالده منتصف عام 1995. ولم يكن ذلك وليد لحظة سفر الوالد إلى أوروبا للعلاج، بل تتويجاً لعمل دؤوب أعدّ له «الأمير المشاغب»، كما أطلق عليه محمد حسنين هيكل، عاقداً مقارنة قال إنها ليست سليمة من حيث العناصر، لكنها مُناسِبة في الشكل. فروى أن الرئيس جمال عبد الناصر أوفده إلى ليبيا بعد انقلاب الفاتح من أيلول للتعرّف إلى العقيد معمر القذافي الذي تسلّم الحكم. وعندما عاد قال لعبد الناصر: «إنه رجلك في ليبيا». وعندما دعا حمد هيكل لزيارته في الدوحة، وشرح له رؤيته وخلفيات ما قام به، طالباً مشورته في

> **كسر حمد بن خليفة قالباً في إدارة دول الجزيرة العربية، لكنّه لم يكن ليفعل ذلك من دون البقاء ضمن مربّع الإنتاج والاستهلاك والإدارة الذي تديره أميركا باسم الرأسمال العالمي**

عدد من الملفات، خرج هيكل ليقول لعارفيه: «إنه أمير مشاغب. لديه طموحات كبيرة، ولديه حس غريباً عن أبناء جيله، لكنّ الظروف وحدها هي التي ستكشف حدود ما يستطيع تحقيقه». عندما قرّر حمد الإطاحة بوالده في منتصف تسعينيات القرن الماضي، لم يكن يحتاج إلى ترتيبات مُعقّدة داخل قطر. فقد كان يتمتع بنفوذ واسع داخل المؤسستين العسكرية والأمنية، وبعلاقات شخصية متينة مع كبار قادتهما، كما حظي، في المرحلة الأولى، بدعم عدد من العائلات الثرية النافذة. لكنه كان يدرك من اللحظة الأولى أن التحدّي الحقيقي لا يقف عند حدود الجلوس على العرش، بل انتزاع اعتراف الجوار والإقليم والعالم بالنظام الجديد، والأهم تأمين مظلة حماية له.

نظرته النقدية إلى حكم والده كانت امتداداً لحالة نقدية كانت تسود جيلاً من أبناء الأسر الحاكمة في دول الجزيرة العربية. لكنه كان يدرك أن هناك خطراً داهماً يجب العمل على احتوائه، ويتمثّل في موقف الحكم السعودي منه. فقطر هي الإمارة الوحيدة بين دول الخليج التي تعتمد على الوهابية المستندة إلى المذهب الحنبلي كمصدر للشريعة، وأن جذور عائلته تعود إلى قبائل نجد، وأن بين الآقوياء من حوله، كآل العطية، من تربطهم علاقات قُربى مع آل سعود، وأن فروعاً من القبيلة بقيت تعيش في السعودية بعد ترسيم الحدود بين البلدين. لذلك، كان يحتاج سريعاً إلى اعتراف سعودي مبكر. وبذل كل ما يمكن ليستقبله فهد بن عبد العزيز استقبال الملوك بعد شهرين على الانقلاب، رغم إدراكه أن والده سيطرح أبواب الرياض، ومعها عواصم خليجية أخرى، وبعض من هم داخل قطر، طلباً للدعم لاستعادة الحكم. وهو ما تجسّد لاحقاً في محاولة الانقلاب المضاد التي شهدتها قطر في شباط 1996. لكن، بالنسبة إلى حمد، لم يكن الغطاء الإقليمي كافياً. فقد كان مُقتنعاً بأن استقرار حكمه لن يكتمل من دون دعم «قويّ العالم»، أي الولايات المتحدة. وقبيل تنفيذ الانقلاب بيوم واحد، استدعى حمد بن جاسم، اليد اليمنى لحمد، سفراء الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، وأبلغهم بأن حمد بن خليفة سيتولى مقاليد الحكم في اليوم التالي.

غير أن «الحمدين» كانا يعلمان أن الأمر يحتاج إلى خطوة أكبر، فجنّدا كل ما لديهما من علاقات وأفكار، وتوجّها بها إلى إدارة بيل كلينتون التي كانت قد حضّرت لائحة مطالب، هي بإيجاز شديد:

- الإشراف المباشر على الاستثمارات في حقول النفط والغاز والعمليات المالية والنقدية للإمارة.
- التعاون العسكري بكل ما يتطلّبه من إجراءات، وصولاً إلى الاتفاق على إنشاء أكبر قاعدة عسكرية أميركية في المنطقة.
- الاعتراف بإسرائيل ومباشرة التواصل العلني معها، وهو ما بدأ في العام نفسه، عندما اشترط نائب الرئيس الأميركي آل غور على القطريين لقاء، شمعون بيريز في واشنطن قبل أن يحدّد لهم موعداً في اليوم التالي.

احتاج الحكم الجديد إلى سنوات حتى يرسّخ أقدامه. وخلال تلك المرحلة، أعاد حمد بن خليفة ترتيب البيت الداخلي، فأبعد رجال العهد السابق عن مفاصل القرار في الديوان والدولة، ودفع بجيل جديد من أبناء العائلات النافذة إلى الواجهة، وفرض نفسه على دول الجزيرة العربية لاعباً مشاغباً، قبل أن يتحوّل إلى عنصر حرج وإرباك لدول كبيرة وعريقة مثل مصر والعراق وسوريا. فيما كانت أبواب العواصم الغربية، وفي مقدّمتها واشنطن، تُفتح أمامه. حتى اليوم، لا يزال كثيرون يتحدّثون عن مؤامرة تقف خلفها الولايات المتحدة أوصلته إلى الحكم بإشراف أميركي، وأن القائمين على إدارة المنطقة في الغرب وجدوا أن الوقت بات يفرض طريقة جديدة في إدارة الأمور، وأنهم يحتاجون إلى قاعدة كبيرة، تتوافر فيها الأموال والهوامش التي تسمح بأدوار جديدة.

ستبقى هذه الأسئلة من دون جواب حاسم. لكنّ تفسير التناقضات في أداء الرجل كان عصياً على كثيرين. فهو استجاب لطلبات واشنطن، وتقرّب في المقابل من التيارات المعادية للولايات المتحدة. ولم يكن قرار إنشاء قناة «الجزيرة» أمراً عابراً، ورغم الانضباط الذي يحيط بكل ما يخرج منها، فقد فتحت الباب أمام انتفاضة إعلامية في العالم العربي. صحيح أن دول النفط والغاز كانت الأقدر على التمويل، لكن، ليس صحيحاً على الإطلاق أن دولاً وحكومات أخرى كانت تفتقر إلى الإمكانات لتقديم نموذج منافس. وهو فشل أصاب دول الخليج الأخرى نفسها، والدول القومية من مصر وسوريا والعراق والجزائر، ولم تنجح فيه دولة كبيرة كإيران. وتكفي مراجعة نفقات هذه الدول في المجال الإعلامي ليتبيّن أنها كانت قادرة على إنتاج ما هو أكبر من «الجزيرة» نفسها. ما فعلته قطر في الشقّ الإعلامي، وإن انطلق من منافسة أرادها حمد مع الإعلام السعودي، لم يكن منفصلاً عن الدور الذي اختارته لنفسها برعاية أميركية واضحة. وهو الدور الذي احتاج إليه الغرب للتواصل مع الآخرين من الخصوم والأعداء. فصارت قطر مع حمد قادرة على التنقّل من قندهار إلى واشنطن، وأن تتواصل مع دمشق وبغداد وصنعاء والخرطوم، وأن تكون لديها قنوات مفتوحة مع قوى المقاومة في لبنان وفلسطين ومع إسرائيل نفسها.

وفي موضوع إسرائيل، يقول كثيرون ممن عرفوا الرجل إنه كان يحاول التمييز بين ما يسمّيه موقفه المبدئي الذي لا يخفيه حتى عن الأميركيين، وموقفه العملاني. وهو مسار جرّبه مع المقاومة في لبنان وفلسطين. وكان موفده إلى الشهيد الراحل السيد حسن نصرالله، يحاولون شرح أن موقفه الأساسي داعم لحق المقاومة، ورافض للاحتلال. وحتى قادة «حماس» من الأحياء أو الشهداء، تعرّفوا إلى حالة فريدة، وفُرت لهم الكثير من عناصر الدعم، لكنها لم تتبنّ مقاومتهم المسلحة. أمّا إيران، فقد تعامل معها حمد بطريقتين، واحدة تقوم على موقف دول الخليج منها بمعزل عن هوية حاكمها. وفي هذا السلوك، ثمة خلل كبير، يجعل العلاقة قائمة على الكثير من عناصر الحذر والقلق. لكن، مع الوقت برز تحوّل أتاح قيام تواصل، نقل العلاقة من إطارها «الضروري»، إلى سياق التفاعل في ملفات كثيرة تخصّ كل المنطقة. وهو ما تمظهر في وقوف إيران إلى جانب قطر عندما حاصرتها السعودية ودول الخليج الأخرى، رغم أن الأمر لم يكن على هذا الحال عندما قرّرت قطر أن تصبح طرفاً في لعبة تفوق قدراتها، يوم عرف العرب ما أسموه لاحقاً «الربيع»!

ما من لحظة كاشفة لأصل موقف قطر وطموحها أكثر من لحظة الحراك الشعبي الذي عصف بالعالم العربي. وكل الحكومات التي تمّت الإطاحة بها، كانت تربطها بالدوحة علاقة من جيدة إلى ممتازة، لكنّ شعار «الوقوف إلى جانب الشعوب» كان وسيلة سهلة عند من يريد تجاوز الماضي القريب. وهو ما جعل قطر مشاركة فعلياً في حروب أهلية كبيرة، عصفت بدول عربية من سوريا والعراق إلى اليمن وليبيا، وهو دور لم تحصل مراجعة له حتى اللحظة، وهي عملية تحتاج إليها دولة كقطر، لتكون قادرة على استعادة ثقة قسم غير قليل من الجمهور العربي وليس حكامه. وهي مراجعة لا تخصّ موقف قطر من الإسلام السياسي، أو تقديرها لموقف وموقع التيارات الإسلامية الجديدة ولا سيما السلفية منها.

يبقى أمر أخير. وهو أن حمد، الذي لم يُخفِ انحيازه إلى ما كان يصفه بـ«العربي»، لم يجد الحداثة خارج أدوات الإنتاج والاستهلاك الغربيَّيْن. وقد انخرط في مشاريع أُنفقت عليها المليارات من الدولارات، بحثاً عن موقع فاعل في العالم الرأسمالي الغربي. وفي كل مرة يحصل نقاش حول هذه المسألة، يكون الجواب موارباً. في إحدى المرات، سمع حمد من ضيف عربي سؤالاً: هل يحتاج الشعب القطري إلى هذه الكمية من الإنتاج السنوي من الغاز؟ فأجاب: «لسنا من يقرّر حجم الإنتاج، بل السوق. ما يميّزنا عن غيرنا، هو أننا لا نضع العائدات في المحافظ المالية الغربية، بل نجيد التحكّم بها، ولو ضمن قواعد هذا العالم الذي تقوده أميركا. وعندما تجدون دولة أقوى من أميركا في الاقتصاد والأمن، تعالوا واطلبوا منا تغيير وجهتنا»!

قضية

# تفكيك الأنشطة ثم بيعها ومنح احتكارات جغرافية للتوزيع والجباية

# خطّة الكهرباء: أهلاً بكم في عالم الـخصخصة

محمد وهبة

خلال بضعة أيام سيرفع وزير الطاقة جو الصدّي إلى مجلس الوزراء سياسة قطاع الكهرباء التي أعدّها مع الهيئة الناظمة للكهرباء ومستشاريه، بعد نحو 15 شهراً على تعيينه. وهي عبارة عن خريطة طريق للإجراءات المطلوبة للخصخصة الجزئية وصولاً إلى الخصخصة الكاملة من خلال تفكيك مؤسسة كهرباء لبنان وبيع الناتج منها، بالإضافة إلى منح تراخيص جديدة للإنتاج، والترخيص الاحتكاري المنظّم لكل ما يتعلق بالتوزيع، فضلاً عن فتح المجال أمام حصّة مستقبلية للقطاع الخاص في شبكة النقل. تهدف هذه الخطّة، إلى الانتقال نحو نموذج أعمال يمثل «الإصلاح» لكنه لا يقلّ توحّشاً عن السائد حالياً، أي التحوّل من شبكات الأحياء لتوليد الطاقة وبيعها، نحو شكل جديد من أشكال النفوذ أكثر تنظيماً على أساس أنه سيفتح باب تأمين التغذية بالتيار الكهربائي بشكل مستدام. لكن ما تتجاهله الخطة أن الخصخصة لا تعالج مشكلة التمويل وارتباطها بحساسية الوضع المالي والنقدي القابل للانفجار في أي لحظة، ما

> تتضمن التركيبة الهيكلية للشركات المخصخصة في قطاع الكهرباء وتوزيع نطاق عملها وصلاحياتها احتكاراً يُسمّى «الاحتكار الطبيعي»

يعيد المسألة إلى السؤال المركزي: من أين ستأتي الدولارات لتمويل الاستثمار والتشغيل؟

## التفكيك والبيع

تأتي هذه الخطّة بعد ملاحظات قدّمتها 70 جهة محلية ودولية ناقشت كل تفصيل ورد فيها وجرى تضمين ملاحظاتها عليها. وهي تقوم على مبدأ أساسي وحيد: تحرير قطاع الكهرباء بالتدريج وصولاً إلى التحرير الكامل، أي الخصخصة الكاملة، مبتدأ هذه العملية، في مرحلتها الأولى «الانتقالية»، بتفكيك الأنشطة في مؤسسة كهرباء لبنان وتحويلها من خلال تأسيس شركة قابضة يقتصر دورها على تملك وإدارة حصص الدولة في كل من: شركة SB التي ستكون بمثابة الشاري الوحيد للطاقة بالجملة، وشركة TRANSCO التي تملك شبكة النقل، وشركات التوزيع وشركات الإنتاج. باختصار، ستملك الدولة حصصاً في شركة الإنتاج تستحوذ على أصول المعامل العاملة حالياً، على أن تصدر الهيئة الناظمة تراخيص لتسمح لمنتجين آخرين بالعمل تحت اسم «المنتجين المستقلين للطاقة»، وستباع لاحقاً حصص الدولة. وتهدف الخطة إلى زيادة القدرات الإنتاجية بنحو 1650 ميغاواط من المعامل التي تولّد الكهرباء بواسطة الغاز الطبيعي في دير عمار والزهراني، وبقدرات إضافية من الرياح، الطاقة الكهروضوئية، الطاقة المتجددة بنسبة 30% من القدرة الإنتاجية الإجمالية في عام 2030 مقابل سيناريو طموح يرفعها إلى 55%.

ستتشأ شركة «الشاري الوحيد للطاقة» التي تتولى حصرياً شراء وبيع الطاقة بالجملة بموجب اتفاقيات شراء طويلة الأجل، على أن تصمّم هذه الاتفاقيات بما يضمن قابليتها للتمويل في ظل القيود الائتمانية السيادية القائمة في لبنان، بما في ذلك اعتماد مدد تعاقدية تصل إلى 20 سنة. يمكن أن تتولى الهيئة الناظمة تنفيذ عمليات الشراء أو الإشراف عليها أو الخضوع لموافقة مسبقة منها سواء بمناقصة أو بالتلزيم المباشر (المقصود فيه التلزيم بلا مناقصة). بالتوازي، سيتم فصل نشاط النقل وإنشاء شركة TRANSCO التي تملك وتشغّل كل أصول شبكة النقل على توترات تتجاوز 24 كيلوفولط، وتتولى أيضاً إدارة المركز الوطني للتحكم وتؤمن حقّ الوصول إلى الشبكة لجميع المشاركين المرخص لهم. ولا تمارس هذه الشركة أي نشاط تجاري يتعلق بشراء الطاقة، أي إنها لا تعمل بهدف الربح. على أن يبقى النقل منفصلاً عن وظيفة الشاري الوحيد للطاقة للحدّ من تضارب المصالح وتمهيد الطريق نحو التحرير التدريجي لسوق الكهرباء.

ويتم فصل نشاط التوزيع عن شركة كهرباء لبنان وبيعه بالكامل لعدد من الموزّعين الذين سيتألون الترخيص من الهيئة الناظمة وفق آلية تحدّد لكل موزّع نطاقاً جغرافياً محدّداً لا يمكنه تجاوزه أو العمل خارجه. يطلق على هؤلاء اسم «شركات التوزيع الإقليمية» أو الـ «DSOs». تشتري هذه الشركات الطاقة من الشاري الوحيد وتوزّعها على المشتركين ضمن نطاقها الجغرافي بالتعرفة التي سيحدّد حدّها الأقصى من الهيئة الناظمة للكهرباء. وتقول الخطة إن وظيفة هؤلاء هي «احتكار طبيعي» يتضمن تشغيل الشبكة وصيانتها وتخطيطها وغزارة التوصيلات والعدادات وخفض الخسائر (الفنية وغير الفنية أو السرقة)، وتأمين حقّ الوصول للغير. وضمن المرحلة الانتقالية ستقوم شركة التوزيع المملوكة من الدولة، أي قبل التي ستليها، مثل سقف الإنتاج للمنتجين الكبار والصغار والأنظمة التي يخضع لها كل منهم، وإدارة وتشغيل شبكة النقل التي تقل عن 24 كيلوفولط، وتحديد المعادلة السعرية للتعرفة لمشتركين والمعادلات الأخرى المتعلقة بشراء الطاقة من الشاري الوحيد وغيرها، لكن أساس هذه الخطّة هو تهيئة الأرضية المناسبة لعملية البيع الكاملة وصولاً إلى الخصخصة.

هذا يثير سؤالين أساسيين: هل ستؤمن هذه الآلية المنافسة التي يردّدها وزير الطاقة وأعضاء الهيئة الناظمة وسائر مروّجي الخصخصة؟ من سيستثمر وما هي ضمانات استرداد أمواله مع الربح وكيف ستدفع الدولة ثمن الطاقة التي تشتريها؟

سبب السؤال الأول يعود إلى تلك المقولة عن أن الدولة تاجر فاشل وأن الخصخصة هي الحلّ. ويردّد مروّجو الخصخصة، وعلى رأسهم عدد كبير من الوزراء ومستشاريهم بالإضافة إلى رئيس وأعضاء الهيئة الناظمة للكهرباء والمجلس الأعلى للخصخصة الذين ترتبط رواتبهم وأعمالهم بفكرة الخصخصة عضوياً، بأن بيع القطاع وإدخال القطاع الخاص إليه سيؤمنان الاستقرار في تأمين التغذية بالتيار الكهربائي، وأن هذه العملية ستُخضع التسعير إلى مبدأ المنافسة التي ستليها، مثل سقف الإنتاج للمنتجين الكبار والصغار والأنظمة التي يخضع لها كل منهم، وإدارة وتشغيل شبكة النقل التي تقل عن 24 كيلوفولط، وتحديد المعادلة السعرية للتعرفة لمشتركين والمعادلات الأخرى المتعلقة بشراء الطاقة من الشاري الوحيد وغيرها، لكن أساس هذه الخطّة هو تهيئة الأرضية المناسبة لعملية البيع الكاملة وصولاً إلى الخصخصة.

هذا يثير سؤالين أساسيين: هل ستؤمن هذه الآلية المنافسة التي يردّدها وزير الطاقة وأعضاء الهيئة الناظمة وسائر مروّجي الخصخصة؟ من سيستثمر وما هي ضمانات استرداد أمواله مع الربح وكيف ستدفع الدولة ثمن الطاقة التي تشتريها؟

سبب السؤال الأول يعود إلى تلك المقولة عن أن الدولة تاجر فاشل وأن الخصخصة هي الحلّ. ويردّد مروّجو الخصخصة، وعلى رأسهم عدد كبير من الوزراء ومستشاريهم بالإضافة إلى رئيس وأعضاء الهيئة الناظمة للكهرباء والمجلس الأعلى للخصخصة الذين ترتبط رواتبهم وأعمالهم بفكرة الخصخصة عضوياً، بأن بيع القطاع وإدخال القطاع الخاص إليه سيؤمنان الاستقرار في تأمين التغذية بالتيار الكهربائي، وأن هذه العملية، سواء ضمن المرحلة الانتقالية أو تلك التي ستليها، مثل سقف الإنتاج للمنتجين الكبار والصغار والأنظمة التي يخضع لها كل منهم، وإدارة وتشغيل شبكة النقل التي تقل عن 24 كيلوفولط، وتحديد المعادلة السعرية للتعرفة لمشتركين والمعادلات الأخرى المتعلقة بشراء الطاقة من الشاري الوحيد وغيرها، لكن أساس هذه الخطّة هو تهيئة الأرضية المناسبة لعملية البيع الكاملة وصولاً إلى الخصخصة.

## مهمة الهيئة والدولة

تتولى الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء إعداد الأطر والأدوات التنظيمية اللازمة لتنفيذ سياسة القطاع التي سيقرّها مجلس الوزراء ضمن حدود الصلاحيات الممنوحة لها بموجب القانونيين 462/2002 والقانون 2023/318، على النحو الآتي: أطر الترخيص كود الشبكة، كود التوزيع، كود الطاقة الموزّعة، التزويد والتجميع، قواعد السوق، منهجيات التعرفة، قواعد حماية المستهلك وتسوية النزاعات، إجراءات الامتثال والمعلومات والإنفاذ، إطار التسجيل والتخطيط وإعداد البيانات.

وتضمن الحكومة، بحسب ورقة سياسة القطاع، أن يكون الإصلاح واقعياً واستشرافياً في آن واحد، وتوازن المقاربة بين الحاجة والقدرة المؤسسية، وتوفّر أساساً موثوقاً لاستعادة الثقة بالقطاع وجذب الاستثمار، وتحقيق أهداف لبنان والوطنية للطاقة النظيفة.

(هيثم الموسوي)

## من «احتكار الدولة» إلى «الاحتكار الطبيعي»

بشكل عام، هذا هو جوهر الخطّة القائم على فكفكة أنشطة الكهرباء وبيعها. هناك الكثير من التفاصيل التقنية في هذه العملية، سواء ضمن المرحلة الانتقالية أو تلك التي ستليها، مثل سقف الإنتاج للمنتجين الكبار والصغار والأنظمة التي يخضع لها كل منهم، وإدارة وتشغيل شبكة النقل التي تقل عن 24 كيلوفولط، وتحديد المعادلة السعرية للتعرفة لمشتركين والمعادلات الأخرى المتعلقة بشراء الطاقة من الشاري الوحيد وغيرها، لكن أساس هذه الخطّة هو تهيئة الأرضية المناسبة لعملية البيع الكاملة وصولاً إلى الخصخصة.

هذا يثير سؤالين أساسيين: هل ستؤمن هذه الآلية المنافسة التي يردّدها وزير الطاقة وأعضاء الهيئة الناظمة وسائر مروّجي الخصخصة؟ من سيستثمر وما هي ضمانات استرداد أمواله مع الربح وكيف ستدفع الدولة ثمن الطاقة التي تشتريها؟

سبب السؤال الأول يعود إلى تلك المقولة عن أن الدولة تاجر فاشل وأن الخصخصة هي الحلّ. ويردّد مروّجو الخصخصة، وعلى رأسهم عدد كبير من الوزراء ومستشاريهم بالإضافة إلى رئيس وأعضاء الهيئة الناظمة للكهرباء والمجلس الأعلى للخصخصة الذين ترتبط رواتبهم وأعمالهم بفكرة الخصخصة عضوياً، بأن بيع القطاع وإدخال القطاع الخاص إليه سيؤمنان الاستقرار في تأمين التغذية بالتيار الكهربائي، وأن هذه العملية، سواء ضمن المرحلة الانتقالية أو تلك التي ستليها، مثل سقف الإنتاج للمنتجين الكبار والصغار والأنظمة التي يخضع لها كل منهم، وإدارة وتشغيل شبكة النقل التي تقل عن 24 كيلوفولط، وتحديد المعادلة السعرية للتعرفة لمشتركين والمعادلات الأخرى المتعلقة بشراء الطاقة من الشاري الوحيد وغيرها، لكن أساس هذه الخطّة هو تهيئة الأرضية المناسبة لعملية البيع الكاملة وصولاً إلى الخصخصة.

## خريطة الطريق نحو الخصخصة

تقول وزارة الطاقة إن خريطة الطريق نحو الخصخصة ستتم عبر أربع مراحل:

1 فصل أنشطة القطاع وتأسيس الشركات، وهذا يتطلب مراسيم تصدر من مجلس الوزراء وتدابير تنظيمية تحدّد بنية القطع وتؤسّس جهة الشراء الوحيدة وشركة النقل وشركات التوزيع الإقليمية وشركات الإنتاج والشركة القابضة على شكل شركات مساهمة.

2 المرحلة الثانية تتضمن تحويل مؤسسة كهرباء لبنان إلى شركة مغفلة (EDL SAL) بموجب مرسوم مخصص، مع تقييم شامل للأصول والخصوم بإشراف وزارة المالية والمجلس الأعلى للخصخصة والشراكة والهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء. على أن يقدم خطة فصل تنظيمي خلال ستة أشهر من التأسيس، وأن تعمل شركة كهرباء لبنان في المرحلة الانتقالية ريثما تستكمل عملية توزيع الأصول ونقلها، بموجب ترخيص انتقالي يغطي الأنشطة التي تؤديها.

3 في المرحلة الثالثة سيتم توزيع الأصول والترخيص والنقل بما فيها العقود والالتزامات والموارد البشرية على الشركات المنبثقة.

4 تهدف المرحلة الرابعة إلى الخصخصة الشاملة التي يقودها المجلس الأعلى للخصخصة لبيع وتحرير الشركات الحكومية المنشأة حديثاً بالتنسيق مع الهيئة الناظمة للقطاع، وفق أساليب ومهل يحدّدها مجلس الوزراء.

الهيكلية للشركات في قطاع الكهرباء وتوزيع نطاق عملها وصلاحياتها، يتضمنان احتكاراً معترفاً به أسمته الخطة «احتكاراً طبيعياً». سينتج هذا الاحتكار من تحديد النطاق الجغرافي لشركات التوزيع، أي إن كل شركة سيرخّص لها العمل في منطقة محدّدة، ما يعني أن التنافسية في تقديم سعر للمشترك ستكون شبه منعدمة. فالشركة لديها عدد زبائن محدّد وسوق واضحة الحدود، فما الذي سيدفعها إلى تقديم خدمات أعلى أو تعرفة أدنى؟ ما سيحصل هو أن هذه الشركات ستتنافس سياسياً للفوز بالمناطق الأوسع سكانياً والأعلى قدرة شرائية، ولن تبيع بأقلّ من السقف الأعلى للتعرفة. وهذا عليه دلالة في السوق يمكن معاينتها بوضوح في محطات الوقود التي تبيع البنزين والمازوت بأسعار تحدّدها وزارة الطاقة على أساس «الحد الأعلى»، لكن لم يسجّل تاريخياً أي سعر مبيع للمستهلك أدنى من السقف الأعلى.

يردّ أعضاء الهيئة الناظمة للكهرباء على هذا الأمر بالإشارة إلى أن هذه الشركات ستشتري من «الشاري الوحيد» وبالتالي ستتنافس على بيع الكهرباء. الواقع، أن لا شيء يجبرها على البيع بأسعار تنافسية، طالما أنها مفروضة حصراً على الزبائن – المشتركين. بالعكس، المستفيدون من هذا التنافس هم من يقعون ضمن حلقتي الإنتاج والتوزيع المخصختين بالكامل. فلناخذ أيضاً المثال نفسه المتعلق بشركات استيراد المحروقات وتوزيعها. شركات الاستيراد تستورد وتبيع ربطاً بالأسعار العالمية وإمدادات السوق، وشركات التوزيع تبيع لمحطات الوقود بأسعار أقلّ أو أعلى ربطاً بما تحصل عليه من صفقات من المستوردين، يضاف إلى ذلك، أن التركيبة

> من هو المستثمر الذي سيضع أموالاً في لبنان من دون أن يضمن استرداد استثماره وفوقه الارباح؟

بينما يشتري المستهلك المشتقات النفطية بالسعر الأعلى دائماً. هذا ما سيحصل في قطاع الكهرباء، حيث يكون المستفيد في الحلقات التي تسبق البيع للمستهلك، والأخير سيترتب عليه عبء «السقف الأعلى للتعرفة».

## من يسدّد للمستثمر بالدولار؟

السؤال الثاني الذي تثيره خطّة الكهرباء، يتعلق بالتمويل. فمن هو المستثمر «الشاطر» أو «الذكي» الذي سيضخ أموالاً في لبنان من دون أي ضمانة على أنه سيستردها مع الأرباح؟ هناك أكثر من إشكالية في هذا الأمر، وأبرزها فكرة الاستثمار والربح التي تحكم عمل القطاع الخاص لكنها ليست بالضرورة قاعدة للقطاع العام. فإدارة أي نوع من أنواع الشبكات «كهرباء، نقل، اتصالات...» هو خدمة عامة تندرج في إطار «اقتصاد الشبكات». فرنسا مثلاً تراجعت عن خصخصة الكهرباء بشكل كامل، واتخذت خطوات لاستعادة السيطرة على قطاعات حيوية تندرج ضمن «اقتصاد الشبكات». ففي عام 2023 أكملت الحكومة الفرنسية عملية التأميم الكامل بنسبة 100% لشركة الكهرباء الوطنية الفرنسية بعد محاولة بيع 16% منها للقطاع الخاص في البورصة وفي قطاع النقل والسكك الحديدية حافظت الحكومة الفرنسية على شركة السكك الحديدية الوطنية (SNCF) كشركة مملوكة بالكامل للدولة، رافضة رفضاً قاطعاً أي خصخصة لـ«بنية الشبكة التحتية» وبدأت تتراجع أيضاً عن عقود امتيازات قطاع الطرق السريعة اعتباراً من 2006، وخطت في الاتجاه نفسه بما يخص شبكات الاتصالات والبنية التحتية الرقمية.

هذه المشكلة في لبنان تصبح أعمق بسبب الإفلاس المالي منذ 2019. فالخزينة اللبنانية الواقعة تحت عبء دين ضخم لم تتمكن من إعادة هيكلته حتى الآن أو شطب جزء منه، سواء حصّتها من الدين تجاه المصارف والمودعين (مباشرة من خلال الخزينة أو عبر مصرف لبنان)، أو محفظتها من سندات اليوروبوندز المحمولة من المصارف والأجانب. وحتى الآن، يزيد هذا الدين على 130 مليار دولار (كما يقول توم براك)، لذا فإن أي مستثمر في قطاع الكهرباء يريد ضمانة استرجاع أمواله وأرباحه في دولة يزيد دينها الفعلي على أربع مرات الناتج المحلي الإجمالي (مقدر بـ30 مليار دولار). فمن سيمنحه مثل هذه الضمانة في الدولة اللبنانية؟ وحتى بعد إعادة الهيكلة والغشّ في التمييز بين مصرف لبنان والخزينة، فإن مجرّد وجود دين على مصرف لبنان بقيمة لا تقلّ عن 60 مليار دولار يستحق نصفها في أول خمس سنوات (بحسب أرقام شبه رسمية يبنى عليها قانون الفجوة المالية)، وبعد الهيركات على سندات اليوروبوندز بنسبة 70%، فإن حجم الدين لن يقلّ عن 75 مليار دولار، أي ما يوازي 250% من الناتج المحلي الإجمالي.

هذا الحساب ضروري لأنه يظهر الحاجات التمويلية الأساسية بالعملة الأجنبية للخزينة ومصرف لبنان. أي مستثمر سيقوم بهذا التمرين لتكون المصاعب واضحة له. وما يعزّز هذا التفكير، أن الحكومة اللبنانية تعاني اليوم من صعوبة في تأمين الدولارات لاستيراد الوقود اللازم لتشغيل معامل الإنتاج بطاقتها القصوى، وهي تقنّن استهلاك الكميات ضمن إطار توريد حد أقصى يبلغ أربع ساعات تغذية بالكهرباء. كل ذلك لأنها تواجه صعوبة في الدفع بالعملة الأجنبية. مصدر هذه الصعوبة هو الإفلاس والبنية الاقتصادية التي تعتمد على الاستهلاك المستورد الممول بالعملة الأجنبية. فمن البديهي أن أي عقد شراء بين المنتج والشاري والموزّع سيكون بالدولار الأميركي ربطاً بالدولرة السوقية شبه الكاملة في السوق اليوم. وإذا لم يُذكر ذلك بوضوح، يصعب تصوّر إتمام مثل هذا العقد من دون معادلة سعرية تضمن تقلبات سعر الصرف والسرعة في التسديد. لذا، يمكن القول، وبسهولة تامة، إن العجز في التمويل يلغي احتمال استقطاب مستثمر في ظل البنية المالية المتداعية. سيكون مستثمراً مغامراً بأمواله ليموّل من جيبه بملايين من الدولارات إنشاء معمل إنتاج أو الاستثمار في شبكة التوزيع والجباية والتحصيل، من دون أي ضمانة فعلية.

## مطار القليعات مفتوح أمام شركات أصدقاء رئيس الحكومة

تستكمل السلطة السياسية في لبنان توزيع العطايا من صندوق مطار القليعات، وفي آخر فصولها قامت بمنح شركة «Ibex Air Charter» ترخيصاً لاستثمار النقل الجوي الدولي المنتظم للركاب بين مطار الشهيد الرئيس رينيه معوض في القليعات، والخارج، وبالعكس، في خطوة تمهّد، وفقاً لرؤيتها، لإطلاق رحلات تجارية منتظمة من المطار بعد استكمال أعمال تأهيله.

وجاءت الموافقة في القرار الرقم 1 الصادر عن جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في 9 تموز 2026، بناءً على طلب وزارة الأشغال العامة والنقل فقط، من دون أن توضح سبب تلزيم هذه الشركة بالتحديد التي تعود ملكيتها إلى شركة «Ibex Holding»، إذ لم يشر قرار مجلس الوزراء إلى استناده إلى رأي أيّ من الجهات الرقابية المعنيّة في مراجعة العقود بين الدولة والشركات المُقدِّمة للخدمات، ولا سيّما هيئة الشراء العام. كما لم ينص القرار على الصيغة القانونية للتلزيم، فهل تمّ بناءً على عقد رضائي، أو شراء خدمات بالفاتورة، أو عروض أسعار؟

وتُظهر المعلومات المتوافرة حول «Ibex Holding» أنّها شركة تعود 85% من أسهمها إلى أحمد حسين الحاج، زوج الإعلامية ديما صادق التي تُعد من الناشطين في فلك رئيس الحكومة نواف سلام، والتي تمتلك 10% من أسهم الشركة أيضاً. وتعمل «Ibex Air Charter» أساساً في مجال الطائرات الخاصة، والرحلات العارضة، والإخلاء الطبي، وتتخذ من مطار بيروت مقراً لها. والحاج هو رجل أعمال ناشط في قطاع الطيران، يرتبط اسمه بإدارة شركة «Trans Air Congo» العاملة في جمهورية الكونغو، إذ تشير تقارير إعلامية إلى أنّه يشغل منصب الرئيس التنفيذي للشركة.

ويشترط القرار الحكومي أن تستوفي الشركة المتطلبات الفنية التي تفرضها الهيئة العامة للطيران المدني. ولا يمنح القرار الشركة حق تشغيل المطار أو إدارته، بل يقتصر على الترخيص لها بتسيير رحلات ركاب دولية منتظمة انطلاقاً منه. ويشير قرار مجلس الوزراء إلى أن الشركة حائزة منذ نحو عشرين عاماً ترخيصاً لاستثمار النقل الجوي العارض للركاب بين لبنان والخارج، وجرى تجديده تباعاً، وآخر مرة حتى 22 آب 2026. كما تحمل شهادة مستثمر جوي «AOC» صادرة عن المديرية العامة للطيران المدني، تُجدّد دورياً بعد التحقّق من استيفائها شروط السلامة والمتطلبات الفنية والقانونية.

وترتبط المجموعة أيضاً بشركة «Mada Airways» المُقدِّمة للخدمات بوصفها شركة شقيقة لـ«IBEX»، والتي أعلنت استعدادها لإطلاق رحلات تجارية منتظمة. إلا أن الترخيص الحكومي صدر باسم «Ibex Air Charter» حصراً.

# أسوأ من كامب ديفيد: سوسيولوجيا «اتفاق الإطار»

**سيف دعنا ***

هل كان أنور السادات مهرّجاً (Buffon) أو حتى مجرد مهرّج؟ قد تبدو اللفظة للوهلة الأولى مجرد شتيمة سياسية، لكنها قد توفّر، إذا أُعيد بناؤها نظرياً، مفهوماً ذا قيمة تفسيرية يتجاوز كثيراً سطحية الهجاء السياسي. فليس السؤال إذا ما كان السادات يستحق هذا التوصيف، وبالتأكيد ليس هذا التوصيف مهماً كحالة نفسية. السؤال الأهم هو، هل يمكن أن يكون المهرّج موقعاً بنيوياً تخلقه ظروف تاريخية معينة، أو تنتجه شروط اجتماعية وسياسية محددة، بحيث تستطيع شخصيات مختلفة أن تشغله عندما تتكرر تلك الظروف؟ أي، ليس المقصود تفسير التاريخ من خلال شخصية السادات المهرّج، بل أساساً فهم الكيفية التي يمكن بها للبنية التاريخية أن تجعل من نمط معين من الشخصيات حاملاً لوظيفة تتجاوز مواصفاته الشخصية. لذلك، يصبح تحديد المعنى الدقيق لكلمة «Buffoon» شرطاً نظرياً بداية، لا مجرد استطراد لغوي. لنبدأ بترجمة للتعريف الإنكليزي للكلمة، كون من وصفه بها أساساً كان صديقه هنري كيسنجر. ما هو المهرّج؟

ترجمة تعريف كلمة «Buffoon» كما جاءت في قاموس ويبستر: «اسم يُطلق على الشخص الأحمق أو الغبي الذي يقوم بأفعال سخيفة أو هزلية وعبثية تثير الضحك، وقد يشير اللفظ أيضاً إلى المهرّج أو البهلوان، أو أي شخص تكون تصرفاته وحركاته غير اللائقة وغير الرصينة مصدر تسلية للآخرين». والمفهوم، كما يشير التعريف، لا يقتصر على توصيف السلوك، بل ينطوي كذلك على دلالات فيها الكثير من الازدراء، وتشير إلى الخفة والسفه وانعدام الرزانة. أمّا من حيث التأصيل، فاشتقاق الكلمة ترجع إلى الفرنسية الوسطى «Buffone» والإيطالية «Bouffon» وكلتاهما تحمل معنى بهلوان أو مهرّج، وهي في الأصل مشتقة من الفعل اللاتيني «Buffare» الذي يشير إلى «نفخ الخدين بقصد اصطناع هيئة مضحكة أو وجه هزلي. والكلمة وثيقة الصلة بجملة مشابهة من الألفاظ مثل مهرّج، أحمق، أو غريب الأطوار»، ما يعكس انتقالها من الدلالة على الحركات الجسدية الهزلية إلى توصيف نمط من الشخصية تتسم بالابتذال والسفه.

والفرق بين «Clown» و«Buffoon»، وكلتاهما تُترجم إلى العربية كـ«مهرّج» على سبيل التقريب، أن الأولى تُستخدم عادة لتوصيف شخص/فنان محترف يمارس الفن كفعل مسرحي واستعراضي يستخدم الكوميديا الجسدية والمكياج والأزياء، وبالتالي فهي ليست شتيمة. فيما الثانية ليست مهنة، بل تُستخدم لوصف شخص غير منضبط، وسفيه، وأحياناً يتصرف بشكل غير واعٍ، يثير ضحك الآخرين بتصرفات سخيفة أو حمقاء. وبينما يسعى كلاهما إلى إثارة الضحك، فإن المهرّج «Clown» يؤدي دوراً تمثيلياً، بينما يُنظر إلى المهرّج «Buffoon» غالباً على أنه أحمق حقيقي أو تافه. لهذا بالضبط، غالباً ما جاء توصيف أنور السادات السائد بالمهرّج، كترجمة لاستخدام كلمة «Buffoon» وليس «Clown»، وهو ما يفترض التمييز الدلالي عند تفسير مدلول اللفظ أو ترجمته إلى العربية. فالمقصود هو استخدامها على سبيل الإهانة لوصفه بالسفه والتفاهة. لكن هذا التمييز الدلالي بين المهرّج الوظيفي (Clown) والمهرّج الأحمق أو التافه (Buffoon) لا يقف عند اللسانيات أو الهجاء السياسي، بل يفتح الباب سوسيولوجياً لتفكيك معضلة أعمق تخص جدلية البنية والفاعل/ية، أو ببساطة سؤال الإرادة الإنسانية في مقابل البنى التاريخية، وكيف يمكن للبنى التاريخية أن تستخدم التفاهة الفردية كممر لتمرير تحوّلات هيكلية كبرى.

> **استهداف المقاومة لا يرجع فقط إلى دورها العسكري والسياسي في مقاومة الكيان الصهيوني وتبعاته الإقليمية، بل يمتد أيضاً إلى موقعها كبنية اقتصادية واجتماعية وثقافية تشكّلت وتطوّرت خارج هيمنة رأس المال العالمي، وحتى بصورة مضادة له**

وأهمية استعراض هذا التمييز سوسيولوجياً أساساً في كونه يتعلق بأحد الأسئلة الأساسية في علم الاجتماع حول جدلية البنية والفاعل/ية، وتحديداً حول سؤال دور الفرد في التاريخ. وهذا التمييز منتشر أيضاً في الفلسفة السياسية (من ماركس في «الثامن عشر من برومير لويس بونابرت» إلى لوي ألتوسير في «قراءة رأس المال») وأيضاً «الأيديولوجيا وأجهزة الدولة الأيديولوجية» حيث استخدم مفهوم «الاستجواب» الشهير). ولاختصار الفكرة سأورد نقاشاً معروفاً في «قراءة رأس المال»، حيث صاغ ألتوسير القطيعة النهائية مع «الإنسانوية الماركسية»، كما هي في أعمال ماركس الشاب، واستبدلها برؤية الفرد، ليس كصانع للتاريخ، بل كـ«تأثير» ناتج من البنى الاقتصادية والاجتماعية. هكذا، يذكر ألتوسير في سياق تصنيفه وتمييزه بين أعمال ماركس الشاب وماركس المتأخر أن الإنسان، كـ«فئة تفسيرية»، اختفى (كلياً) في «رأس المال»، وحتى تمت إزاحة مفهوم «الإنسان» من مركز الصدارة المعرفية، وحلّت بدلاً منها بُنى ونُظم مثل علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج. وفي تفضيله أعمال ماركس المتأخر (كـ«رأس المال») في النص نفسه يصيغ ألتوسير هذه الفكرة بتأكيده أن «التاريخ صيرورة بدون ذات»، لا يحركه الأفراد بنواياهم، بل تحركه صراعات وتناقضات البُنى (الاقتصادية والاجتماعية) وتحولاتها. لهذا، لا يتصرف الأفراد داخل النظام الرأسمالي بذواتهم الحرة، أو كذوات حرة، بل بصفتهم وظائف وأدواراً تتحرك داخل هيكل أو بنية معطاة مسبقاً. أمّا الذوات الحقيقية فليست الأفراد كبشر، بل كـ«حوامل» للوظائف والأدوار. يكفي استذكار مفهوم «قناع الشخصية» الذي أورده ماركس في الفصل الثاني» (عملية التبادل)، من المجلد الأول من «رأس المال»، وأعاد استخدامه في المجلد الثاني والثالث لتأكيد الفكرة: «سنجد، بوجه عام» يقول ماركس إن «أقنعة الشخصيات الاقتصادية للأفراد ليست سوى تجسيد للعلاقات الاقتصادية، فهم يواجهون بعضهم بصفتهم حَمَلة لهذه العلاقات».

### أيّ مهرج كان السادات؟

أنور السادات، كمهرّج، هو حالة نموذجية لتفسير الجدلية القائمة في التباين الكبير بين تفاهة وسفه الفرد من جهة وضخامة الأثر الكارثي والعميق والبعيد المدى لسياساته من جهة أخرى، ما يستدعي معرفياً، من أجل التفسير، توظيف مفهوم «الحامل» عند التوسير. فبرغم الإجماع على توصيفه الشائع جداً بمواصفات هزلية من قبيل مهرّج، إلا أن السادات، كرئيس، شكّل في الجوهر، الحامل، والممر البنيوي الذي عبرت من خلاله بنية التحول الرأسمالي الطرفي التابع لإحداث قطيعة جذرية مع مرحلة كاملة في تاريخ مصر والوطن العربي. وطبعاً ليس القصد والهدف هنا الشتيمة أو الهجاء السياسي السطحي، لمن يريد سوء الفهم عمداً، مع حفظ حق الناس في فعل ذلك إن أرادوا. الهدف هنا هو تحويل هذه الشتيمة السائدة إلى مقولة تفسيرية، وتوظيفها من أجل تفكيك سوسيولوجي يهدف إلى تتبّع سياق تاريخي تتكرر فيه هذه النماذج بدءاً من انقلاب لويس بونابرت في فرنسا في ديسمبر 1851، (حيث «وفر الصراع الطبقي ظروفاً سمحت لشخصية تافهة ومتواضعة المواهب بلعب دور البطل» كما وصف ماركس حرفياً في «الثامن عشر من برومير لويس بونابرت») في تفسيره لظاهرة صعود شخصية «Clown» يؤدي دوراً تمثيلياً، بينما يُنظر إلى المهرّج «Buffoon» غالباً على أنه أحمق حقيقي أو تافه. لهذا بالضبط، غالباً ما جاء توصيف أنور السادات السائد بالمهرّج، كترجمة لاستخدام كلمة «Buffoon» وليس «Clown»، وهو ما يفترض التمييز الدلالي عند تفسير مدلول اللفظ أو ترجمته إلى العربية. فالمقصود هو استخدامها على سبيل الإهانة لوصفه بالسفه والتفاهة. لكن هذا التمييز الدلالي بين المهرّج الوظيفي (Clown) والمهرّج الأحمق أو التافه (Buffoon) لا يقف عند اللسانيات أو الهجاء السياسي، بل يفتح الباب سوسيولوجياً لتفكيك معضلة أعمق تخص جدلية البنية والفاعل/ية، أو ببساطة سؤال الإرادة الإنسانية في مقابل البنى التاريخية، وكيف يمكن للبنى التاريخية أن تستخدم التفاهة الفردية كممر

وفي «خريف الغضب» خصوصاً، ولكن في غيره أيضاً، يوثّق محمد حسنين هيكل، أيضاً، هذا الانطباع بالتفصيل. فلا يكتفي بنقل انطباعات كيسنجر وتصريحاته في اللقاءات المُغلقة، ولا حتى مراسلات الاستخبارات قبل الحرب (أنه مهرّج وظاهرة صوتية، خصوصاً صدمتهم لطرده للخبراء السوفيات عام 1972 دون أي ثمن مقابل). بل، إن هيكل قدّم أيضاً تحليلاً نفسياً لشخصية السادات مضيئاً على بعض عقد النقص الشخصية، ومنها عقدة «الممثل المحترف» التي سعى إليها السادات فعلاً قبل الثورة وفشل فيها. لم يكن السادات، كما عرض هيكل شخصيته، رجل دولة برؤية استراتيجية ومشروع، بل كان مهرّجاً حوّل السياسة إلى حركات بهلوانية واستعراضية (مثل لبس الزيّ العسكري الألماني، أو عباءة الفلاح في عيد ميلاده، الخ).

قد يكون المقصود من توصيف المهرّج «Buffoon» إذاً شتيمة، كما في وصف كيسنجر للسادات، لكن التفسير السوسيولوجي، في مثل هذه الحالات، يتجاوز كثيراً التعامل مع التناقض الصارخ بين تفاهة الفرد وضخامة الأثر الكارثي كمجرد لغز سيكولوجي، بل باعتباره التجسيد الحي للمنظور البنيوي المقصود في مقدّمة هذا النص. فالأفراد ليسوا هم من يصنعون التاريخ بنزعاتهم ومواصفاتهم الذاتية، بل هم مجرد حوامل لبنى اقتصادية/اجتماعية تشغل مواقع محدّدة فرضتها تحولات صراع الطبقات.

لكن، برغم كل الإجماع على شخصيته كمهرّج أصبح رئيساً لأكبر دولة عربية بلا رؤية ولا مشروع، كان الإجماع أيضاً أن أنور السادات يمثل الشخصية السياسية الأسوأ، وحتى الأكثر كارثية في التاريخ العربي الحديث، وطبعاً ليس بوصفه فاعلاً فردياً، بل باعتباره تجسيداً لحامل بنيوي، قادت سياساته إلى إحداث قطيعة بنيوية في التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية المصرية والعربية. فلم تكن معاهدة كامب ديفيد، التي وقّعها السادات، مجرد اتفاقية سياسية، أو حتى حدثاً سياسياً مفصلياً، بل مساراً وسيرورة بنيوية أعادا رسم الخرائط الجيوسياسية، وتفويض النظام الإقليمي القائم حينها، وأعادا دمج المنظومة العربية بشكل قسري في المحيط الدولي تلبية لمصالح المركز الإمبريالي، وأيضاً تثبيتاً للكيان الصهيوني كوكيل إقليمي لهذا المركز.

وتأسيساً لكامب ديفيد، وبشكل مترافق مع التحولات التي أطلقتها على المستويين الإقليمي والدولي، قاد السادات، محلياً، أوسع وأكبر عملية إعادة تنظيم بنيوي للاقتصاد الوطني، وأيضاً لمؤسسات وأجهزة الدولة المصرية، ممهّداً بذلك لحقبة تاريخية جديدة تتميز بخطاب جديد، أيديولوجياً جديدة، وعقلانية سياسية نيوليبرالية أعادت تعريف وظائف الدولة، وأنماط العلاقة بين السلطة والمجتمع، وحتى حدود الفعل السياسي. هكذا تم التأسيس لإعادة هندسة الوعي الجمعي، وإعادة تشكيل الذات السياسية المصرية والعربية عبر توفير بنى فعلية لعملية إعادة تثقيف جمعي عملت على تقويض الوعي الطبقي والقومي، وإحلال منظومة قيم وخيارات سياسية واقتصادية أكثر اتّساقاً مع متطلبات الرأسمالية العالمية، ومع المصالح الاستراتيجية لوكيلها الصهيوني في الإقليم. ببساطة، كانوا ولا يزالون يريدون لنا أن نصبح أمة من المهرّجين. هكذا، ولهذا، كان الانقلاب الشامل على الإنجازات الناصرية التاريخية عبر تفكيك منظومة الاشتراكية العربية واستبدالها بسياسات الانفتاح النيوليبرالية، وبالتالي تصفية الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي راكمتها الطبقات الشعبية وحوامل العمل القومي العربي، ما أحدث قطيعة سياسية ومعرفية حتى مع الحد الأدنى من المشترك القومي العربي، وأعاد رسم حدود ومعنى الانتماء والفاعلية السياسية في الإقليم.

### اتفاق الإطار اللبناني: جدلية الداخل والخارج

استحضار النموذج الساداتي وتجربة كامب ديفيد، كمسار بنيوي مفصلي في التاريخ العربي الحديث، هو مقاربة معرفية ضرورية لفهم وتفكيك ما هو أبعد من تحليل النص الحرفي لاتفاقية الإطار التي وقّعتها السلطة اللبنانية، وتتجاوز حتى القراءات التفصيلية لملاحقها السرية التي سُرّبت بنودها وأشبعت تفكيكاً وتحليلاً. فالقراءة المُقارنة، ليس فقط مع كامب ديفيد، بل مع كل الاتفاقيات الأخرى أيضاً، توثّق محمد حسنين هيكل، أيضاً، هذا الانطباع بالتفصيل. فلا يكتفي بنقل انطباعات كيسنجر وتصريحاته في اللقاءات المُغلقة، ولا حتى مراسلات الاستخبارات قبل الحرب (أنه مهرّج وظاهرة صوتية، خصوصاً صدمتهم لطرده للخبراء السوفيات عام 1972 دون أي ثمن مقابل). بل، إن هيكل قدّم أيضاً تحليلاً نفسياً لشخصية السادات مضيئاً على بعض عقد النقص الشخصية، ومنها عقدة «الممثل المحترف» التي سعى إليها السادات فعلاً قبل الثورة وفشل فيها. لم يكن السادات، كما عرض هيكل شخصيته، رجل دولة برؤية استراتيجية ومشروع، بل كان مهرّجاً حوّل السياسة إلى حركات بهلوانية واستعراضية (مثل لبس الزيّ العسكري الألماني، أو عباءة الفلاح في عيد ميلاده، الخ).

قد يكون المقصود من توصيف المهرّج «Buffoon» إذاً شتيمة، كما في وصف كيسنجر للسادات، لكن التفسير السوسيولوجي، في مثل هذه الحالات، يتجاوز كثيراً التعامل مع التناقض الصارخ بين تفاهة الفرد وضخامة الأثر الكارثي كمجرد لغز سيكولوجي، بل باعتباره التجسيد الحي للمنظور البنيوي المقصود في مقدّمة هذا النص. فالأفراد ليسوا هم من يصنعون التاريخ بنزعاتهم ومواصفاتهم الذاتية، بل هم مجرد حوامل لبنى اقتصادية/اجتماعية تشغل مواقع محدّدة فرضتها تحولات صراع الطبقات.

لكن، برغم كل الإجماع على شخصيته كمهرّج أصبح رئيساً لأكبر دولة عربية بلا رؤية ولا مشروع، كان الإجماع أيضاً أن أنور السادات يمثل الشخصية السياسية الأسوأ، وحتى الأكثر كارثية في التاريخ العربي الحديث، وطبعاً ليس بوصفه فاعلاً فردياً، بل باعتباره تجسيداً لحامل بنيوي، قادت سياساته إلى إحداث قطيعة بنيوية في التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية المصرية والعربية. فلم تكن معاهدة كامب ديفيد، التي وقّعها السادات، مجرد اتفاقية سياسية، أو حتى حدثاً سياسياً مفصلياً، بل مساراً وسيرورة بنيوية أعادا رسم الخرائط الجيوسياسية، وتفويض النظام الإقليمي القائم حينها، وأعادا دمج المنظومة العربية بشكل قسري في المحيط الدولي تلبية لمصالح المركز الإمبريالي، وأيضاً تثبيتاً للكيان الصهيوني كوكيل إقليمي لهذا المركز.

وتأسيساً لكامب ديفيد، وبشكل مترافق مع التحولات التي أطلقتها على المستويين الإقليمي والدولي، قاد السادات، محلياً، أوسع وأكبر عملية إعادة تنظيم بنيوي للاقتصاد الوطني، وأيضاً لمؤسسات وأجهزة الدولة المصرية، ممهّداً بذلك لحقبة تاريخية جديدة تتميز بخطاب جديد، أيديولوجياً جديدة، وعقلانية سياسية نيوليبرالية أعادت تعريف وظائف الدولة، وأنماط العلاقة بين السلطة والمجتمع، وحتى حدود الفعل السياسي. هكذا تم التأسيس لإعادة هندسة الوعي الجمعي، وإعادة تشكيل الذات السياسية المصرية والعربية عبر توفير بنى فعلية لعملية إعادة تثقيف جمعي عملت على تقويض الوعي الطبقي والقومي، وإحلال منظومة قيم وخيارات سياسية واقتصادية أكثر اتّساقاً مع متطلبات الرأسمالية العالمية، ومع المصالح الاستراتيجية لوكيلها الصهيوني في الإقليم. ببساطة، كانوا ولا يزالون يريدون لنا أن نصبح أمة من المهرّجين. هكذا، ولهذا، كان الانقلاب الشامل على الإنجازات الناصرية التاريخية عبر تفكيك منظومة الاشتراكية العربية واستبدالها بسياسات الانفتاح النيوليبرالية، وبالتالي تصفية الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي راكمتها الطبقات الشعبية وحوامل العمل القومي العربي، ما أحدث قطيعة سياسية ومعرفية حتى مع الحد الأدنى من المشترك القومي العربي، وأعاد رسم حدود ومعنى الانتماء والفاعلية السياسية في الإقليم.

بتبرير اندفاع السلطة الحاكمة في لبنان للتفاوض وتوقيع الاتفاق الأخير كمخرج «عقلاني»، أو حتى نتيجة للتعب والإنهاك من الصراع، وبالتأكيد ليس نتيجة لـ«عدم جدوى» البديل، كما يتم الزعم. وليس ذلك فقط لأن السلطة، والنخبة التي تمثلها، لم تكن يوماً في موقع مقاومة مشاريع الكيان الصهيوني في لبنان والمنطقة أو في موقع من دفع حتى قليلاً مما يترتب على خيار المقاومة من أثمان أصلاً. وليس ذلك، أيضاً، حتى بدافع الحرص على «انسحاب» الكيان الصهيوني من الأراضي اللبنانية المحتلة. بل، هو، أساساً، وأولاً، وأخيراً، خيار طبقي واعٍ، هدفه الأساسي حماية مصالح النخبة وتأمين استمراريتها وإعادة إنتاج سلطتها كوكيل للمركز الإمبريالي. فمع انهيار نموذجها الريعي القائم على المصارف والخدمات والسياحة، تجد هذه النخبة في هذا الاتفاق طريقاً بديلة لإعادة دمج الاقتصاد اللبناني في السوق الإقليمية التابعة للمركز (المحور الأميركي-الصهيوني)، مستخدمة «الواقعية السياسية» كغطاء أيديولوجي مزوّر لتبرير الاستسلام وتفكيك بنية الدولة. فالنخبة المالية والمصرفية، بحكم طبيعتها وتموضعها الطرفي التابع في المنظومة الرأسمالية العالمية، لا تسعى إلى أكثر من حماية مصالحها الضيقة وضمان إعادة إنتاج سلطتها وامتيازاتها حتى ولو على حساب المصالح الوطنية الحقيقية.

لا يمكن، إذاً، مقاربة المسار التفاوضي مع العدو بمعزل عن الصراع الطبقي المحلي. فاستهداف المقاومة لا يرجع فقط إلى دورها العسكري والسياسي في مقاومة الكيان الصهيوني وتبعاته الإقليمية، بل يمتد أيضاً إلى موقعها كبنية اقتصادية واجتماعية وثقافية تشكّلت وتطوّرت خارج هيمنة رأس المال العالمي، وحتى بصورة مضادة له. لهذا، فإن تصفية المقاومة وحواملها لا تمثل مجرد هدف أمني أو سياسي، بل تمثل شرطاً بنيوياً لأي عملية هندسة اجتماعية واقتصادية وثقافية تشكّل إعادة إنتاج المجتمع اللبناني وفق متطلبات إعادة تعريف للمقاومة، وظيفتها، ودورها ليس فقط إقليمياً، بل ومحلياً أيضاً.

### المقاومة كممارسة ثورية مضادّة

بناءً على ما سبق، وبناءً على التجربة الراهنة، حتى لا نقول بناءً على كل التاريخ الحديث بمجمله، لا يمكن فهم وتفكيك ظاهرة المقاومة ببساط وسذاجة بوصفها مجرد رد فعل عسكري أو حتى خيار أيديولوجي طوعي. بل، هي في الجوهر ممارسة ثورية شاملة مضادّة تتدخل وتؤثّر مباشرة في بنية نمط الإنتاج الكولونيالي وتعمل على تعطيل آلياته. فالكيان الصهيوني يعتمد من أجل ديمومته على فرض حالة من الاستقرار البنيوي تمكّنه من الاستمرار في التوسع واحتكار العنف وتصدير الأزمات إلى الإقليم. هكذا تكتسب المقاومة مشروعيتها التاريخية من خلال العمل على تفكيك شروط الهيمنة، بوصفها القوة الوحيدة التي تعمل على إعاقة قدرة نمط الإنتاج الكولونيالي على إعادة إنتاج شروط سيطرته بسهولة. فالمقاومة هي الأداة الوحيدة القادرة على فرض تحديد مضاد يكسر حتمية التمدد الصهيوني.

بهذا المعنى، تشكّل المقاومة الاستجابة التاريخية الضرورية (جداً جداً جداً)، ليس فقط حين تعجز أجهزة الدولة الرسمية، التي يتم العمل على إعادة تشكيلها واستيعابها عبر أيديولوجيا الاستسلام، عن أداء دورها في حماية الحيز الاجتماعي والعام، بل وحين

> **تصفية المقاومة وحواملها لا تمثّل مجرد هدف أمني أو سياسي، بل تمثّل شرطاً بنيوياً لأي عملية هندسة اجتماعية واقتصادية وثقافية لإعادة تشكيل المجتمع اللبناني وفق متطلبات إعادة إنتاج الهيمنة، وتهدف إلى تفعيل ما يسمّيه ديفيد هارفي «التراكم عبر الانتزاع»**

خارجية، بل هي أيضاً حاجة بنيوية لنخبة النظام الطائفي لإزالة العقبة التي تحول دون اندماجه الكامل في المنظومة العالمية، حتى لو كان الثمن سحق المصلحة الوطنية للأغلبية الشعبية. هذا التشخيص يفترض، أيضاً، إعادة تعريف للمقاومة، وظيفتها، ودورها ليس فقط إقليمياً، بل ومحلياً أيضاً.

### المقاومة كممارسة ثورية مضادّة

بناءً على ما سبق، وبناءً على التجربة الراهنة، حتى لا نقول بناءً على كل التاريخ الحديث بمجمله، لا يمكن فهم وتفكيك ظاهرة المقاومة ببساط وسذاجة بوصفها مجرد رد فعل عسكري أو حتى خيار أيديولوجي طوعي. بل، هي في الجوهر ممارسة ثورية شاملة مضادّة تتدخل وتؤثّر مباشرة في بنية نمط الإنتاج الكولونيالي وتعمل على تعطيل آلياته. فالكيان الصهيوني يعتمد من أجل ديمومته على فرض حالة من الاستقرار البنيوي تمكّنه من الاستمرار في التوسع واحتكار العنف وتصدير الأزمات إلى الإقليم. هكذا تكتسب المقاومة مشروعيتها التاريخية من خلال العمل على تفكيك شروط الهيمنة، بوصفها القوة الوحيدة التي تعمل على إعاقة قدرة نمط الإنتاج الكولونيالي على إعادة إنتاج شروط سيطرته بسهولة. فالمقاومة هي الأداة الوحيدة القادرة على فرض تحديد مضاد يكسر حتمية التمدد الصهيوني.

بهذا المعنى، تشكّل المقاومة الاستجابة التاريخية الضرورية (جداً جداً جداً)، ليس فقط حين تعجز أجهزة الدولة الرسمية، التي يتم العمل على إعادة تشكيلها واستيعابها عبر أيديولوجيا الاستسلام، عن أداء دورها في حماية الحيز الاجتماعي والعام، بل وحين تعمل النخبة على توظيف العدوان لخدمة مصالحها الطبقية. فالمقاومة في حالة لبنان، كما في فلسطين وباقي المنطقة، هي التجسيد الموضوعي لوجودية وصفرية الصراع، ولوعي هذه المجتمعات بشروط البقاء. إنها التجسيد التاريخي، وحتى الحرفي، للانتقال من الطبقة في ذاتها (الوجود الموضوعي) إلى الطبقة لذاتها (الوعي)، على مستوى الصراع القومي والطبقي ضد المستعمِر.

لهذا بالضبط، لا يمكن فصل الحملات والهجوم السياسي والإعلامي، وحتى العسكري، الذي تتعرض له المقاومة، خصوصاً في لبنان عن الصراع الطبقي محلياً، وامتداداته إقليمياً، وعالمياً. فالهجوم على المقاومة، بالجوهر، هو وظيفة أيديولوجية موضوعية تصب مباشرة في مصلحة الحلف الصهيوني-الإمبريالي، بما فيه النخب الحاكمة. وهذه الوظيفة الأيديولوجية كخدمة للعدوان تتضح من خلال إعادة إنتاج الاستلاب والانقسام. فالهجوم على المقاومة لا يسعى لعزل المقاومة عن حاضنتها الاجتماعية، بل أيضاً لتصفية هذه الحاضنة، وتحويل الصراع من مواجهة حتمية بين مستعمِر ومستغفر إلى نزاع داخلي حول شرعية السلاح ووجود الحواضن. وهذا الجدل، ونقل مركز الثقل إلى السلاح بدل احتلال الأرض، لا يخدمان العدو فقط عبر التعمية على التناقض الرئيسي وتحويله إلى تناقضات ثانوية واهية، بل وقدرة النخبة على إعادة إنتاج سلطتها ومصالحها أيضاً. وعندما يتبنى خطاب الحملات المعادية للمقاومة مقولات مثل الحياد، أو كلفة المقاومة، فإنه يعمل بوضوح كامتداد غير مباشر لأجهزة الدولة الصهيونية القمعية والأيديولوجية ويتماهى معها تماماً. فالكيان الصهيوني لا يتحرك عسكرياً فحسب، بل يعمل أيضاً لفرض شروط معرفية وثقافية لتطبيع وجوده واحتلاله وجرائمه، فيما الخطاب المعادي للمقاومة يعمل على إعطاء شرعية لهذه الشروط عبر تصوير الفعل المقاوم وكأنه مغامرة أو سبب وأصل الأزمة، وليس الرد الحتمي عليها («حروب الآخرين على أرضنا» هي بالضبط نقط نقاش صهيونية أساسية).

أمّا الذاكي في نقد المقاومة بذريعة تجنب الدمار، فلا يعكس إلا جهلاً بنيوياً وتاريخياً بطبيعة الكيان الصهيوني، وأيضاً بطبيعة الرأسمالية المتأخرة في صيغتها الكولونيالية. فالتدمير والتبعية هما شروط بنيوية ثابتة وجوهرانية يفرضها الكيان الصهيوني والحلف الإمبريالي، سواء قاومه الفلسطينيون واللبنانيون (والعرب عموماً) أو استسلموا له. بهذا المعنى، ووفق هذا المنطق، تصبح المقاومة، بعكس السلطة والنخبة، الخيار التاريخي الوحيد، والقوة والآلية الوحيدة التي لا تتحرك ضمن السقف الذي يحدده النظام الدولي الإمبريالي، بل تسعى فعلياً إلى هدم هذا السقف. لهذا بالضبط، يجب أن يبدو، لأنه كذلك، كل خطاب يعمل على تقويض هذه الممارسة، تحت أي مسمى (الواقعية، التعب، الخراب)، كخيانة معرفية وسياسية ووطنية. فمطالبة الضحية بتفكيك أداة دفاعها الوحيدة عن الوجود، خصوصاً في أشد لحظات تغوّل العدوان، تجعل من كل من يهاجم المقاومة شريكاً عضوياً لآلة الحرب الصهيونية وسعيها لإحكام قبضتها على المنطقة.

### خاتمة: من هو الوطني الحقيقي؟

لا تتحدد الفكرة الوطنية، وفكرة الوطن، بالشعارات الأيديولوجية المجردة التي ترفعها السلطة عادة، بل يجب أن تُفهم بوصفها نتاجاً للممارسات المادية المحلية الحقيقية التي تربط المواطن بأرضه ووجوده وشروط إعادة إنتاجها اليومي. ولأن المقاومة في لبنان ليست عنصراً طارئاً جرى إسقاطه من الخارج، فهي تمثّل التعبير البنيوي الأعمق عن لبنانية الأرض والعمل. في الحقيقة لا يوجد شيء آخر راهناً، غير المقاومة وبيئتها ومناصريها وثقافتها، يمكن وصفه فعلاً وحقاً وجوهرياً باللبناني والوطني. فالمقاومة ولّيدة التناقضات المادية التي عاشها ويعيشها باستمرار الفلاحون والعمال والكادحون والفقراء في كل لبنان، ولكن خصوصاً في الجنوب والبقاع والضاحية، وشكّلوا تاريخياً قطاع المحرومين في التشكيلة الاجتماعية اللبنانية. تكتسب المقاومة، إذاً، لبنانيتها ووطنيتها الجذرية من كونها تمثّل قوة الدفاع (الوحيدة حقاً) عن المجال الحيوي لشروط الوجود ذاته، للإنتاج/العمل وحتى الحياة، ضد التهديد الصهيوني المستمر لاحتلال الأرض ونهب الثروات المائية والنفطية للبنان وتدمير العمران وقتل الناس. ودماء المقاومين وتضحيات بيئتهم وتشبثهم بالأرض ودفاعهم عنها هي الممارسة المادية الحقيقية الوحيدة التي تمنح الهوية الوطنية اللبنانية مضموناً حقيقياً وملموساً، بدل أن تبقى مجرد فولكلور برجوازي معزول، بل وتحولها إلى فعل تحرر وطني مرتبط عضوياً بوجود المجتمع وشروط بقائه.

لهذا بالضبط، لم تعد السلطة السياسية الراهنة في لبنان مجرد سلطة عاجزة أو ضعيفة أو تعبانة، كما يردّدون. بل تحوّلت فعلياً إلى عقبة بنيوية تعيق قدرة لبنان على ممارسة حقه التاريخي في الدفاع عن وجوده. فالتركيبة الطائفية والريعية للسلطة مشروطة وجودياً ووظيفياً بالاندماج الكلي في المنظومة الرأسمالية من موقع طرفي/هامشي تابع، ووفق متطلبات مصلحة النظام الإمبريالي العالمي. وبالتالي فإنّ بقاءها على هذا الشكل يمثّل استمراراً لآلية الاستلاب الذاتي وتأكيداً مستمراً لتبعية الدولة لمحور العدوان الصهيوني. فلا يمكن مواجهة بنية استعمارية كلية وشاملة ومتوحّشة إلى هذا الحد بأجهزة دولة أيديولوجية مهترئة ومستسلمة معرفياً وسياسياً، وبنخبة ترى مصلحتها الفعلية في العدوان على بلدها.

المقاومة ليست، إذاً، ولم تكن أبداً، مجرد أداة عسكرية لردع العدو، بل هي أكثر بكثير. المقاومة، أيضاً، من ضمن أشياء كثيرة، الأفق المعرفي والعملي الذي يتيح للبنان، كل لبنان، التحرر من شروط استلابه التاريخي. لهذا، فالانحياز المطلق إلى المقاومة، بلا أي تلعثم أو لكن، هو السبيل الوحيد لكسر حلقة التبعية والاضطهاد الكولونيالي.

* كاتب عربي



## إعلانات رسمية

**إعلان تبليغ فقرة حكمية**

بتاريخ 2026/6/25 صدر قرار رقم 2026/128 عن المحكمة الابتدائية في المتن الغُرفة الخامسة الناظرة في قضايا الأحوال الشخصية برئاسة القاضية نضال حويك وعُضوية القاضيين محمد خير قرفلي وريم الحجار. في الاستدعاء رقم 2026/6406 المُقدم في 2026/5/8 قضى بإعلان الحجر على اوهانس براوند خزارجيان وتعيين طاكوهي مغاكيا بكرهجيان سجل /426/برج حمود وصياً على نفس المحجور عليه وقيماً على أمواله، وتكليف القيم بإجراء جردة شاملة بالأموال ومسك دفتر بها ممهوراً بخاتم المحكمة، وعدم توقيع أي تصرّف قانوني باسم المحجور عليه قبل الاستحصال على إذن مُسبق بذلك من المحكمة.

رئيس القلم
ميشلين ضو

**إعلان نشر**

بتاريخ 2026/6/10 قرر القاضي المُنفرد المدني في بعلبك الناظر في الدعاوى العقارية إبلاغ المُدعى عليه: حسين محمد الزلاط بالدعوى المُقامة من: محسن محمد عمار بوكالة المُحامي علي إسماعيل تحت الرقم أساس: 2025/20 صدور 2026/833 تاريخ 2025/3/26 وذلك خُلاصة الاستحضار بإلزامك بتسجيل العقار رقم /896/ من منطقة مقنة العقارية على اسم المُدعي في السجل العقاري وإزالة كُل الموانع المادية والقانونية وصولاً للتنفيذ النهائي والذي يقع على عاتق الجهة المُدعى عليها.

لذلك

تدعوك هذه المحكمة أو من ينوب عنك قانوناً لاستلام أوراق الدعوى وإبداء مُلاحظاتك عليها خلال مُهلة ستون يوماً من تاريخ النشر واتخاذ محل إقامة ضمن نطاق المحكمة وإلا فكُل تبليغ لك بواسطة رئيس القلم يُعتبر صحيحاً باستثناء الحُكم النهائي.

كاتب المحكمة المدنية في بعلبك
محمد شمص

## على الغلاف

### إيران تعيد إغلاق المضيق

# لا تفريط بـ«قنبلة هرمز»

وصف رضائي مضيق هرمز بأنه «أحد أهم عناصر الردع الإيراني» (من الويب)

لم تفض المحادثات الإيرانية - العمانية التي انعقدت السبت في مسقط، إلى أيّ تفاهم جديد في شأن مضيق هرمز، وذلك في ظل إصرار الولايات المتحدة على فتح المضيق بعيداً من أي ترتيبات إيرانية، وتسوّق عمان -إلى الآن- مع الطرح الأميركي القاضي بالإبقاء على المسار الجنوبي مفتوحاً، رغماً عن إرادة طهران. وفي ظل هذا الإخفاق الدبلوماسي، الذي عاد وانعكس توتراً في المضيق، اتخذت إيران ثلاثة إجراءات رداً على ما تعدها انتهاكات أميركية لـ«مذكرة التفاهم»، شملت الإغلاق الكامل لـ«هرمز» ووقف حركة الملاحة البحرية عبره، واستهداف منشآت عسكرية ولوجستية في

> **يقع مضيق هرمز في قلب التصعيد الاميركي - الإيراني**

قواعد أميركية داخل دول عربية، إضافةً إلى استهداف سفينتين جديدتين قالت إنهما خالفتا التعليمات داخل المضيق.

وبعد يومين من تبادل إطلاق النار حول «هرمز»، أعلنت «الهيئة الإيرانية لإدارة مضيق هرمز»، أمس، إغلاق الممرّ البحري الاستراتيجي بشكل كامل، عازية ذلك إلى «التحركات غير القانونية الأخيرة للقوات العسكرية الأميركية في المنطقة»، موضحة، في بيان نقلته وكالة «إيسنا»، أن طلبات العبور ستدرس مجدداً وفق أولوية زمنية، فور «استتباب الاستقرار والهدوء».

ورغم ذلك، زعم الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في مقابلة مع شبكة «أن بي سي»، أن مضيق هرمز «مفتوح»، قائلاً إن الولايات المتحدة وجّهت إلى إيران «ضربة قوية للغاية الليلة الماضية». وأضاف أن واشنطن وطهران كانتا على وشك التوصل إلى اتفاق أول من أمس، قبل أن «تستهدف إيران سفينة بطائرة مسيّرة»، مدعياً، على طريقته الاستعراضية المكرَّرة، أن الإيرانيين «كانوا على وشك التنازل عن كل شيء».

وكانت تبادلت إيران والولايات المتحدة، أمس، موجة رابعة من الضربات خلال أسبوع، فيما وسعت طهران نطاق عملياتها ليشمل أهدافاً أميركية في عدد من دول المنطقة. وفي هذا السياق، أفادت مصادر أمنية إيرانية بأن خمس منصات إطلاق من طراز «HIMARS» كانت قيد التحضير لشن هجوم على الأراضي الإيرانية، تعرّضت لأضرار إثر هجوم مباغت نفذته وحدة الصواريخ والفضاء التابعة لـ«الحرس الثوري»، باستخدام أربعة صواريخ من طراز «فاتح 110». وأضافت أن وحدة الطائرات المسيّرة التابعة لجيش الجمهورية الإسلامية استهدفت، كذلك، طرق الوصول وأنظمة الاتصالات الخاصة بقاعدة أميركية جديدة، بواسطة طائرات «أرس 2».

ومن جهته، أعلن الجيش الكويتي تعرّض ثلاثة مراكز حدودية لأضرار من جراء الهجوم الإيراني، متحدثاً عن «استهداف منصة نفط تابعة لشركة نفط كويتية بطائرة مسيّرة، ما أدى إلى أضرار مادية وإصابة عامل بجروح». كذلك، ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» أن «ستة جنود أميركيين نجوا من غارة إيرانية بطائرة مسيّرة في الكويت»، مضيفةً أن هؤلاء الجنود «يتهمون قادتهم العسكريين بتجاهل التحذيرات المتكرّرة بشأن ضعف تحصين القاعدة ونشر القوات من دون وسائل دفاع كافية ضدّ الطائرات المسيّرة».

وفي حين نقلت صحيفة «نيويورك تايمز» عن مسؤول أميركي أن الضربات الأميركية الأخيرة استهدفت «إضعاف قدرة إيران على مهاجمة السفن التجارية»، وقال مسؤول آخر، لوقع «أكسيوس»، إن الجيش الأميركي استهدف أنظمة دفاع جوي وزوارق سريعة تابعة لـ«الحرس الثوري». ولم تنقطع هذه الهجمات في خلال النهار؛ إذ أفادت وكالة «إرنا» بأن ضربات أميركية إضافية استهدفت، عصر أمس، مناطق في حاجي آباد وجزيرة قشم في محافظة هرمزغان، فيما أفادت وكالة «مهر» بمقتل أحد مديري قسم الاتصالات في المحافظة، وإصابة اثنين آخرين من جراء تلك الهجمات. كذلك، أعلن المدير التنفيذي لشركة «توانير» الإيرانية أن الاعتداءات الأخيرة ألحقت أضراراً بأكثر من ألفي نقطة في شبكة الكهرباء، متسببةً بانخفاض قدرة الإنتاج بنحو 4200 ميغاواط.

ومع عودة تبادل إطلاق النار على خلفية الوضع في مضيق هرمز، أكد رئيس مجلس الشورى الإيراني، محمد باقر قاليباف، أن «عهد التفاهمات الأحادية الجانب انتهى»، منبهاً إلى أن مَن لا يلتزم بتعهداته «عليه أن يدفع الثمن». كما أكد المتحدث باسم لجنة الأمن القومي، إبراهيم رضائي، أن إيران «سيطرت على مضيق هرمز بالقوة وستحافظ عليه بالقوة»، في حين وصف المستشار العسكري للمرشد الإيراني، محسن رضائي، المضيق بأنه «أحد أهم عناصر الردع الإيراني»، معتبراً، وفق وكالة «فارس»، أن قيمته الاستراتيجية «تفوق عشرات القنابل النووية»، وأن الحفاظ عليه يمثل «جزءاً أساسياً من حماية الأمن والمصالح الوطنية».

وفي الوقت نفسه، ورغم وصول محادثات مسقط، إلى الآن، إلى طريق مسدود، أعلن المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي، أن لقاء وزير الخارجية، عباس عراقجي، ونظيره العماني، بدر البوسعيدي، أول من أمس، خصص «للتنسيق بين البلدين بشأن إدارة حركة الملاحة في مضيق هرمز»، كاشفاً عن مشاركة وفد قطري في جزء من المحادثات، وذلك في إطار الدور الذي تؤديه الدوحة في الوساطة بين طهران وواشنطن. كما أفادت وكالة «تسنيم» بأن عراقجي بحث، أمس، في اتصال هاتفي، التطورات الإقليمية مع نظيره الباكستاني، إسحق دار.

أما في إسرائيل، فنقلت «القناة 12» العبرية عن تقديرات صادرة عن جهات أمنية أن إيران لا تعتزم، في هذه المرحلة، توجيه ضربة إلى إسرائيل، رغم استمرار التصعيد مع الولايات المتحدة، وذلك خشية أن يؤدي أيّ إجراء من هذا النوع إلى «توسيع الحرب وخروجها عن السيطرة». إلا أن مسؤولاً إسرائيلياً قال للقناة إن تل أبيب «تأمل أن يثبت خطأ التقدير المتقدم وأن ترتكب طهران خطأ»، مضيفاً أن الأميركيين «يعرفون أن إسرائيل تريد استكمال مهامها في إيران»، وفي السياق نفسه، أفاد موقع «والا» بأن جيش الاحتلال أجرى تدريبات مشتركة مع الجيش الأميركي على سيناريو الانضمام إلى الضربات ضد إيران، فيما يواصل حال التأهب الدفاعي تحسباً لعدة سيناريوات. كذلك، مددت حكومة العدو، أمس، العمل بإعلان «الوضع الخاص في الجبهة الداخلية» حتى 28 تموز/يوليو، مستندة إلى تقديرات أمنية تتحدث عن احتمال مرتفع للتعرّض لهجوم.

(الأخبار)

## مروحة الخيارات الإيرانية تتوسّع

# لعب إسرائيل على «غريزة» ترامب غير مضمون

**حسين إبراهيم**

ذهبت بعض التسريبات الأميركية، في بداية الحرب على إيران، إلى أن قرار دونالد ترامب شنّ الحرب، نشأ من رغبة في الانتقام من محاولة اغتيال تعرّض لها الرئيس الأميركي، وفاته، تقول إن ذلك القرار اتّخذ وما تزال قوية داخل الإدارة الأميركية نفسها، ولدى الرأي العام الأميركي - وذلك خشية تورّط طويل الأمد ثبتت صحّة التوجّس منه الآن -، وأن أسئلة كثيرة طُرحت في حينه فعلاً عن المبرّرات الحقيقية للحرب.

هذا المشهد ذاته، يبدو أنه يُعاد حالياً، في ظلّ فشل إسرائيل في دفع الولايات المتحدة إلى العودة إلى الحرب، وعدم تمكنها من إقناع واشنطن بجدوى هذه العودة. فبعد انتهاء مشاركة ترامب في قمة «الناتو» في أنقرة، الأسبوع الماضي، أفادت صحيفتا «وول ستريت جورنال» و«نيويورك تايمز» بأن الرئيس استبدل - في رحلة العودة إلى لندن - بطائرته الرئاسية الجديدة التي أهدته إياها قطر، تلك القديمة، بسبب مخاوف أمنية. واشتمل تقرير الأولى على تفاصيل، تقول إن ذلك القرار اتّخذ نتيجة معلومات استخبارتية إسرائيلية أبلغت إلى الولايات المتحدة عن أن إيران تعدّ خطة لاغتيال ترامب، وهو ما دُعّم بإشارات من مثل افتقار الطائرة الجديدة إلى الدفاعات المناسبة، وقرب تركيا من إيران. وفي حين نفى ترامب، في تصريح رسمي من تركيا، وجود خطة جديدة لاغتياله، وإن كان قال إنه الهدف الرقم واحد على قائمة الاغتيال الإيرانية، اعتبر مسؤولون أميركيون، ممّن سرّبوا الخبر، أن المعلومات الإسرائيلية لا تتوافر فيها معايير المصداقية الكاملة، وأن نقلها إلى واشنطن، قد يكون هدفه

> **لعل موت غراهام يحرم نتنياهو من احد ابرز معاونيه في مهمة فرض خيارات على ترامب**

دفع ترامب إلى العودة إلى الحرب الشاملة ضدّ طهران.

بالتزامن مع هذه المعلومات، يمكن تسجيل مؤشّرين بارزَين قد يدفعان إسرائيل إلى الرهان الحقيقي على إمكانية النجاح في إعادة الولايات المتحدة إلى الحرب: الأول، هو أن إيران تعهّدت بالفعل بالانتقام من قتلة المرشد الشهيد علي الخامنئي؛ وذلك في بيان صادر عن نجله وخلفه، مجتبى الخامنئي. إذ لم تتأخر الدعاية الإسرائيلية في استغلال هذا البيان، من خلال استعراض ملصق بالفارسية يحمل صورتَين لنتنياهو وترامب بثياب السجن، مع علامة تصويب على رأس كلّ منهما. أمّا المؤشّر الثاني، والأهم، فهو أن ترامب يبدو فعلاً أمام طرق كلّها مسدودة في العلاقة مع إيران؛ فلا هو قادر على الخروج باتفاق يرضيه، ولا هو يستطيع العودة إلى حرب ثبُت أنها عقيمة؛ وعندما تنعدم الخيارات، تتساوى. وفي مثل هذه الظروف بالذات، يمكن أن تُرى إسرائيل أن في إمكانها أن تدفع الرئيس الأميركي إلى الخيار السيئ الذي يناسبها، كبديل من نظيره السيئ الذي لا يناسبها.

ورغم أن التهديد الإيراني قد لا يعني بصورة آلية ترامب، ولا التهديد بالقتل، وربّما يكون حرباً نفسية لا غير، فإن إيران لا تبدو معنيّة بهذا النقاش على أيّ حال، بل تسير، في سياستها المتعلّقة بما ستؤول إليه الأوضاع مع الولايات المتحدة، وفق جدول أعمالها الذي أفرزه فشل الحرب، كما إن طهران تملك خيارات عدة ولديها مفاضلات لتقوم بها، خصوصاً في الأشهر القليلة المقبلة، قبل الانتخابات الإسرائيلية في تشرين الأول، والنصفية لـ«الكونغرس» الأميركي في الشهر الذي يليه. فيمكنها مثلاً، في حال انتهاء الحرب باتفاق نهائي، أن تُسقط نتنياهو الذي يعتاش عليها؛ أو إذا ما استمرّت، أن تسقط حلفاء ترامب في «الكونغرس»، بنتيجة التورّط في هذا المستنقع وما يجلبه من خسائر، وتحيل الرئيس ضعيفاً في ما تبقّى من ولايته. ولربما تتمكّن من إسقاط الاثنَين معاً في حال استمرّ التصعيد بالوتيرة ذاتها، أي تحت سقف الحرب الشاملة.

في المقابل، ستكون هناك مفاضلة أيضاً، إنما بين خيارات كلّها سيئة، في الاجتماع المرتقب الأسبوع الجاري على الأرجح، بين نتنياهو وترامب في البيت الأبيض. فبعد المكالمة الأخيرة بين الرجلَين، والتي أُعلن بعدها عن اللقاء، أشار ترامب إلى أن نتنياهو يعرف من هو «المعلّم»، ملمّحاً إلى وجود خلاف عميق معه حول مقاربة المسألة الإيرانية. وإذ ما يزال هذا الكلام صالحاً في ضوء النفي الأميركي لوجود خطة اغتيال إيرانية جديدة، والتشكيك في المعلومات الاستخبارية الإسرائيلية، فذلك يعني أن مأزق الولايات المتحدة المرتبط بالحرب على إيران، صار أكبر، وهو ما لا يسمح لنتنياهو بفرض أو تزيين خيارات توريط أخرى على مضيفه. ولعلّ موت السناتور ليندسي غراهام، يحرم رئيس الوزراء الإسرائيلي من أحد أبرز معاونيه في هذه المهمة.

## «شخصنة» التهديد الإيراني

# فرصة إسرائيل لإعادة توريط ترامب

**يحيى دبوق**

تكشف الرواية التي راجت خلال الأيام الماضية، بشأن وجود «خطّة إيرانية» لاغتيال الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، والتي تستند، وفق تقارير أميركية، إلى «معلومات استخبارية» شاركتها إسرائيل مع الولايات المتحدة، عن تداخل المصالح والصفقات الضمنية بين تل أبيب وواشنطن. فالمعلومات، التي لا تزال تحيط بها شكوك تتّصل بمصدرها ودقّتها، لم تمنع ترامب من تلقّفها، ولا إسرائيل من الرهان عليها، وهو ما يشي بأن الجانبَين قد يكونان وجدا ضالّتهما في هذا السيناريو، ضمن توافق بات نادراً في المرحلة الراهنة، رغم اختلاف الغايات التي يسعى إليها كلّ منهما. إذ يرى ترامب أن رواج معلومات من هذا النوع، بمعزل عن صدقيّتها، يوفّر له ذريعة للعودة إلى خطاب التهديد واستعراض القوة، في وقت يعاني فيه من تداعيات تعثّر المسار التفاوضي مع إيران وتردّي شعبيّته في الداخل الأميركي. أمّا إسرائيل، فتسعى إلى استثمار هذه السردية لإعادة توجيه مقاربة الإدارة الأميركية حيال إيران، وربّما نقلها من مسار الدبلوماسية إلى مربّع الصدام والحرب من جديد، وهو ما يدفعها إلى استغلال كلّ وسيلة ممكنة، بما في ذلك الهوى الشخصي لترامب، الذي تلائمه شخصنة «التهديد الإيراني»، وتحوز الاعتبارات الشخصية وزناً استثنائياً في صناعة القرار لديه.

ولا يعني ذلك أن احتمال تخطيط إيران للردّ على اغتيال مرشد الجمهورية الإسلامية، الشهيد السيد علي خامنئي، عبر استهداف الرئيس الأميركي أو مسؤولين آخرين، ليس احتمالاً قائماً ومحلّ أخذٍ وردٍّ إيرانيَّيْن ربّما. لا بل إن مسؤولين إيرانيين تحدّثوا علناً عن حق الردّ والثأر، فيما تعجّ الساحات الإيرانية بهتافات ولافتات وكتابات على الجدران تتضمّن مُطالبات شعبية بالانتقام ممّن يقفون خلف اغتيال المرشد.

غير أن الفارق كبير بين شيوع مناخ عام ووجود خطّة اغتيال فعلية ومنظّمة. وفي هذا الإطار، يبدو أن المعلومات الاستخباراتية الإسرائيلية، التي تتعامل معها الولايات المتحدة، لا تتمحور حول وجود خطّة من النوع المذكور، بل تتحدّث عن نقاش عام جرى بين مصدرَين إيرانيَّيْن، في استجابة تبدو طبيعية لنداءات متكرّرة أطلقها الجمهور الإيراني، للمطالبة بالثأر لاغتيال المرشد. وهنا تحديداً تكمن قيمة تلك الرواية بالنسبة إلى إسرائيل؛ فهي لم تخترع التهديد من العدم، بل استثمرت مُعطًى قائماً فعلاً على الأرض، في وقت تسعى فيه، إلى حدّ الاستماتة، لإيجاد رافعة ضغط على ترامب في شأن إيران، بعد إقفال الأخير عملياً كلّ أبواب الضغط الإسرائيلية المُعتادة والتقليدية.

في الوقت نفسه، يمنح التسريب الاستخباراتي، وما يرافقه من بناء سرديات وإجراءات وردود ربّما، ترامب، ما كان يفتقده في المرحلة الأخيرة، حيث تعثّرت كلّ الخيارات الأميركية في مواجهة إيران، بما يشمل تلك العسكرية والسياسية والإغراءات المالية، وآلت إلى طريق شبه مسدود. وإذ يحتاج ترامب، في هذه المرحلة، إلى مسوّغ عاطفي وسياسي داخلي يخدم صورته الشخصية، فإن ربط أمنه الشخصي بالأمن القومي الأميركي يكاد يكون الوصفة المثالية لذلك.

هكذا، يبدو أن الرسالة التي عملت إسرائيل على إيصالها إلى ترامب، وتبنّاها الأخير بدوره أمام الرأي العام الأميركي الرافض للمواجهة مع إيران، تتمثّل في أن النظام الإيراني لا يستهدف إسرائيل وحدها، بل يهدّد القيادة الأميركية نفسها. ومن شأن ذلك أن يجعل تجديد المواجهة معه «مطلوباً وضرورياً» لدرء الأخطار والتهديدات، حتى لو كان هذا المسار لا يخدم في نهاية المطاف سوى مصلحة تل أبيب.



## تقرير

### حراك الوسطاء لا يلجم الاحتلال

# وتيرة التصعيد الإسرائيلي تتسارع

غزة - **يوسف فارس**

أعادت المشاهد الآتية من حيّ الصبرة جنوب مدينة غزة، أمس، إلى أذهان سكان القطاع ذروة حرب الإبادة؛ إذ أغارت أربعة صواريخ أطلقتها طائرات الاحتلال الحربية على مربع سكني كامل، محوّلةً إياه إلى أكوام من الركام والخراب. ومثّل هذا الاعتداء امتداداً لعشرات عمليات القصف وإطلاق النار والاستهداف، التي سُجّلت في غضون ساعات معدودة، وأظهرت تكثيف استهداف الأحياء السكنية والبنية المدنية. فقبل قصف حيّ الصبرة بوقت قصير، ارتكب جيش الاحتلال مجزرة أودت بحياة أربعة مواطنين كانوا يعملون داخل ورشة حدادة مدنية. كما استهدفت طائرة مسيّرة منزلاً مأهولاً بالسكان في مخيم الشاطئ الشمالي غربي مدينة غزة، فيما أغارت طائرات أخرى على خيام النازحين في مخيم القادسية في مواصي خانيونس جنوبي القطاع، ما تسبّب باستشهاد مواطن وإصابة عدد من الأطفال. أمّا في الوسط، فأطلقت دبابات الاحتلال النار في اتجاه خيام النازحين في مخيم البريج، الأمر الذي أسفر عن استشهاد الطفلة تالا جمعة أبو مطر (9 سنوات).

وتأتي هذه الاعتداءات في سياق تصعيد ميداني متدرّج، يراد منه ألّا يستثير أيّ انتقاد دولي. لكن هذا التصعيد نفسه لا يفتأ يفاقم مخاوف الوسطاء، وخصوصاً المصريين، من أن يكون تمهيداً لاستعادة الحرب بسقفها المرتفع، ولا سيما مع تأكيد موعد الانتخابات الإسرائيلية المزمع عقدها في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر المقبل. وانطلاقاً من هذه المخاوف، كثّف الوسطاء حراكهم السياسي لتفكيك العقد العالقة، وذلك وفقاً لمصادر فصائلية أشارت إلى أن حركة «حماس» أبدت «مرونة كبيرة» حيال مختلف بنود ما يعرف بـ«حقائب ترامب»، فيما انحصرت نقاط الخلاف في ملفين أساسيَّين: تسليم سلاح المقاومة، ومستقبل الموظفين الحكوميين في غزة، الذين يرفض «مجلس السلام» إدراجهم ضمن الكوادر المدنية المقترحة لإدارة القطاع.

> **التصعيد يلبّي الحاجة السياسية الملحّة لدى نتنياهو إلى التأكيد أن أهداف الحرب لا تزال قائمة**

وإذ تتقاطع المستجدّات الميدانية مع تعثّر المسار السياسي الذي ما برحت إسرائيل تقوّضه دائماً برفع سقف اشتراطاتها، فهي تؤكد أن الأخيرة تتحرّك وفق وتيرة متصاعدة ومدروسة. فبعد تطبيع الرأي العام العالمي مع فكرة الضربات اليومية في قطاع غزة، باعتبارها جزءاً من النسق اليومي لاتفاق وقف إطلاق النار، وتثبيتاً لحرية حركة جيش العدو، رفع الاحتلال من وتيرة العدوان، مكثّراً أنساقه ليشمل اليوم التوسع في «الخط الأصفر»، ونسف المربعات السكنية، وتكبير دائرة الاغتيالات، فضلاً عن تشديد القيود على المعابر منذ نهاية نيسان/ أبريل الماضي، وهو الموعد الذي كانت تل أبيب تراهن فيه على حسم ملف نزع السلاح، أو على الأقلّ التوصل إلى اتفاق واضح بشأنه. وعلى المنوال نفسه، عمد جيش الاحتلال إلى توسيع عدوانه للتأكيد أنه بدأ يدشّن نمطاً عملياتياً جديداً، عنوانه استهداف بنية المقاومة، وما يدعي أنها محاولات لإعادة بناء قدراتها وتسليحها. وفي هذا السياق، يرى الباحث السياسي، أحمد الطناني، أن التصعيد الأخير يلبّي الحاجة السياسية الملحّة لدى رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، إلى التأكيد أن أهداف الحرب لا تزال على جدول الأعمال، وأن العمل على تحقيقها يتواصل عبر الخطط العسكرية، بالتوازي مع مساعي «الهندسة السياسية» التي يدفع بها «مجلس السلام» بقيادة رئيسه، نيكولاي ميلادينوف. ويضيف الطناني، في حديثه إلى «الأخبار»، أن «من الواضح أن الوتيرة الحالية للضربات منسّقة تماماً -من حيث السقف ونوعية الأهداف- مع «مجلس السلام» والإدارة الأميركية، لكنها لا تزال غير كافية لتلبية حاجة نتنياهو، وكذلك ضغوط المؤسسة العسكرية التي تدفع في اتجاه أنساق تصعيدية أعلى». ويتابع: «باعتقادي سنشهد تصاعداً تدريجياً في هذه الوتيرة مع الاقتراب من الانتخابات الإسرائيلية (...) وكلّ ذلك لا ينفصل عن الهدف الاستراتيجي الساعي إلى تحويل واقع الإبادة في قطاع غزة إلى واقع مستدام، بما يعني إعدام أيّ مقومات للحياة أو التعافي في القطاع، ودفع أهله إلى مغادرته».

تقرير

# انطفاء بوق الإبادة
# ليندسي غراهام... لا أسفَ عليك!

في خسارة أقلّ ما يمكن أن يقال عنها إنها «شخصية» بالنسبة إلى كلّ من دونالد ترامب وبنيامين نتنياهو بشكل خاص، والولايات المتحدة وإسرائيل بشكل عام، إذ توفي السيناتور الجمهوري، ليندسي غراهام، عن عمر يناهز الـ71 عاماً، بعد إصابته بـ«مرض سريع ومفاجئ». وبذلك، خسر ساكن البيت الأبيض رجلاً سياسياً وصف نفسه، ذات يوم، بأنه «نجم شمال ترامب»، أي مرشده، فيما فقدت حكومة نتنياهو رجلاً عُرف بمواقفه الداعمة، علناً، للإبادة الإسرائيلية؛ فمنذ عام 2023، دأب غراهام على وصف الحرب على غزة بـ«الحرب الدينية»، داعياً إسرائيل إلى «تسوية غزة بالأرض». وفي مقابلة سابقة مع «فوكس نيوز»، اعتبر غراهام أن «غزة ستبدو مثل طوكيو وبرلين في نهاية الحرب العالمية الثانية عندما تنتهي هذه الحرب»، مضيفاً أنه «إذا لم يبدأ الأمر كذلك، فإن إسرائيل تكون قد ارتكبت خطأ».

وفي مقابلة أخرى مع شبكة «سي أن أن»، سُئل غراهام عمّا إذا كان هناك،

**دعا غراهام إسرائيل إلى «تسوية غزة بالأرض»**

بالنسبة إليه، «حدّ أقصى» يجب أن تقول بعده الحكومة الأميركية «دعونا نتريّث قليلاً في ما يتعلّق بالضحايا المدنيين»، فأجاب قائلاً: «لا. إذا سألنا أحد بعد الحرب العالمية الثانية: هل هناك حدّ لما ستفعلونه للتأكد من أن اليابان وألمانيا لن تغزوا العالم؟ هل هناك أيّ حدّ لما يجب على إسرائيل أن تفعله تجاه الأشخاص الذين يحاولون ذبح اليهود؟ الإجابة هي لا. ليس هناك حدّ». وفي الأشهر الماضية، حثّ غراهام الجيش اللبناني على الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع «حزب الله»، في حال لم يقبل الأخير بـ«تسليم سلاحه».

وإذ لم يقدّم البيان الصادر عن مكتب غراهام، والذي نُشر على وسائل التواصل الاجتماعي في وقت متأخر من مساء السبت بالتوقيت المحلي، أيّ تفاصيل إضافية حول السيناتور الجمهوري، مكتفياً بالإشارة إلى أن عائلة الأخير «تقدّر الصلوات في هذا الوقت وتطلب الخصوصية خلال هذه الفترة العصيبة للغاية»، أفادت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية بأن خدمات الطوارئ الطبية تلقّت مكالمة في تمام الساعة 8:30 مساءً تقريباً، للإبلاغ عن شخص يعاني من الألم في الصدر في منزل يملكه غراهام في «الكابيتول هيل»، وفقاً للتسجيل الصوتي. وبعد نحو 25 دقيقة، أفاد مسؤولو الطوارئ بأن «عمليات الإنعاش القلبي الرئوي» كانت قيد التنفيذ، وأن رجلاً في المنزل يعاني من توقّف في عضلة القلب، كما شارك أحد سكّان الشارع الذي يقطنه غراهام صوراً لرجل مسنّ يتمّ نقله من المنزل وتحميله في سيارة إسعاف في تمام الساعة 9:30 مساءً تقريباً، قبل نقله إلى مستشفى جامعة «جورج واشنطن».

**ردود الفعل**

مثّل غراهام إحدى أكثر الشخصيات نفوذاً في واشنطن في مجال السياسة الخارجية، وهو قدّم المشورة لترامب بشأن قضايا متعدّدة من بينها إيران وروسيا. وقبيل وفاته، كان عاد للتوّ من أوكرانيا، التي أعلن منها، الجمعة، عن اتفاق مع إدارة ترامب للمضيّ قدماً في حزمة جديدة من العقوبات ضدّ روسيا. لطالما دعا غراهام إلى التدخل العسكري في الخارج، معارضاً بشدّة تخفيضات الميزانية التي تستهدف الإنفاق الدفاعي، كما عُرف بدفاعه عن استمرار الدعم الأميركي لكييف، وكان من الصقور البارزين والثابتين في مناهضة إيران.

وتعقيباً على وفاة «أكبر مشجّعي سياساته» وشريكه في لعبة «الغولف»، كتب ترامب، في منشور عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أمس، أن «السيناتور ليندسي غراهام، أحد أعظم السيناتورات والشخصيات الذين عرفتُهم على الإطلاق، توفي!»، مضيفاً: «كان دائم العمل، وكان وطنياً أميركياً حقيقياً. سنفتقد ليندسي كثيراً!!! التفاصيل والترتيبات ستتبع لاحقاً. إنّه أمر محزن للغاية!».

من جهته، نعى نتنياهو «صديقه الشخصي»، أمس، مؤكداً أنه وزوجته سارة «يشاطران الشعب الأميركي الحزن على فقدان صديقنا العزيز، السيناتور ليندسي غراهام». وتابع في بيان: «في لقائنا الأخير، قلت: لليندسي صديق عظيم لإسرائيل وصديق عزيز عليّ. ليس لدينا المدافعين عن ترامب في الصراع الأخير في الشرق الأوسط. سعى لفترة وجيزة للفوز بترشيح «الحزب الجمهوري» للرئاسة في عام 2016، وكان في البداية من أشدّ المنتقدين لترامب، الذي بدا حينها المرشّح الأوفر حظاً والمتمرّد على المؤسسة الحزبية. وآنذاك، وصف غراهام، ترامب، بأنه «أحمق، ومتعصّب يثير النعرات العرقية، والمرشّح الأكثر عيباً في تاريخ الحزب الجمهوري»، محذّراً في تغريدة «شهيرة» على «تويتر» سابقاً، من أنه «إذ رشّحنا ترامب، فسوف نُدمَر... وسنستحق ذلك». في المقابل، وصف ترامب، غراهام، بأنه «غبي، ومن دون وزن». بيد أن العلاقة بين الرجلين تحوّلت جذرياً بعد دخول ترامب البيت الأبيض، حيث أصبح غراهام أحد أقرب المقرّبين من الرئيس، وأحد أبرز مستشاريه حول السياسة الخارجية.

وفي السنوات التالية، «تمرّد» غراهام، لمرّة واحدة، على ممارسات ترامب، عندما اقتحم أنصار الأخير مبنى «الكابيتول هيل» في 6 كانون الثاني 2021، حيث قال له ولأنصاره: «لا تحسبوني معكم. لقد طفح الكيل». على أن تمرّده هذا لم يدُم طويلاً؛ إذ رفض التصويت لإدانة ترامب في محاكمة العزل اللاحقة، وسارع مجدّداً إلى تأييده في الانتخابات الرئاسية لعام 2024.

يُشار إلى أن غراهام، البالغ من العمر 71 عاماً، كان في صدد إكمال فترة ولايته الرابعة، التي تنتهي في كانون الثاني 2027. وبموجب قانون الولاية، يمكن لحاكم ولاية كارولاينا الجنوبية، هنري مكماستر، تعيين بديل مؤقّت لشغل المنصب. وعلى الرغم من أن وفاة غراهام لن تؤثّر - في ظلّ إمكانية استبداله مؤقّتاً - على سيطرة «الجمهوريين» على «مجلس الشيوخ»، فإن ليندسي كان، طبقاً للعديد من المراقبين، لاعباً أساسياً في القضايا الرئيسة في المجلس، التي تهمّ ترامب بشكل خاص؛ وهو ما لم يعُد قائماً.

كذلك، ونظراً إلى أن غراهام كان يصدر الترشح لإعادة انتخابه هذا العام، فإن وفاته سُتطبق سباقاً انتخابياً سريعاً (انتخابات تمهيدية خاطفة) لاستبداله على ورقة الاقتراع في شهر تشرين الثاني. ولم يعلن المسؤولون بعد عن آلية ذلك، إلا أن قانون الولاية يقضي على ما يبدو بإجراء انتخابات تمهيدية خاصة في 11 آب المقبل، مع احتمال إجراء جولة إعادة في 25 آب، لاختيار مرشّح جديد.

(الأخبار)



تقرير

# رحيل حمد بن خليفة
# قطر الحديثة تفقد مهندسها

**حسين إبراهيم**

لم يكن أمير قطر الراحل، حمد بن خليفة آل ثاني، شخصية عادية، لا خليجياً ولا عربياً. فالرجل نقل بلده، وهو من أصغر بلدان العالم من حيث السكان والمساحة، إلى مصاف دولة ذات تأثير عالمي. ولم يكن المال أداته الوحيدة في ذلك، وإنما شخصيته أيضاً، التي تُناقض الصورة النمطية للخليجي في نظر الخارج، بغضّ النظر عن صوابية تلك الصورة، فهو، على المستوى الشخصي، كان نشطاً وحاضراً دائماً للعمل من أجل تحقيق الهدف المتمثّل بتوسيع نفوذ بلاده.

البداية كانت بالانقلاب الأبيض على والده، عام 1995، والذي لم يكن ناجماً، على ما يبدو، عن تعطّش إلى السلطة، باعتبار أن حمد عاد وتنازل، عام 2013، لنجله تميم عن الحكم، وهو في ذروة قوته. الواقع أن الراحل لم يكن معجباً بحكم أبيه الذي رأى أنه يبدّد إمكانات الدولة، بلا أيّ عائد. ولذا، هو لم ينفِ والده، الذي اختار بنفسه المنفى، حرفياً، ثمّ أعيد إلى البلاد عند وفاته عام 2016، ليُدفن فيها. وللمقارنة، فإن مؤامرات القصور في الخليج، وكثير منها غير بيضاء، كانت في كثير من الحالات هي الطريقة لانتقال الحكم، لا سيما وأن الانتقال في جميع الحالات يتمّ برعاية الحليف القوي، الولايات المتحدة.

ومنذ إمساكه بالحكم، بدأ حمد في توسيع نفوذه في الخليج والعالم العربي. ولم يكن ممكناً لذلك أن يتمّ، إلّا بوجود ضمان للحكم. وتقاطع هذا التوجّه مع ظرف كانت السعودية فيه تتململ من بعض جوانب العلاقة الطويلة والملتبسة مع الولايات المتحدة، والتي كسرتها مشاهد الجنود الأميركيين شبه العراة في البلد المحافظ، وتصاعُد الاستهدافات لهم مع صعود التيار السلفي الجهادي، فكان القرار بنقل الثقل الرئيس للقوات من السعودية إلى قطر. وهكذا، أُنشئت قاعدة «العديد» لتصبح أكبر قاعدة أميركية في الشرق، ومنها انطلقت الكثير من الغزوات الأميركية، ولا سيما غزو أفغانستان ومن ثمّ العراق.

وكان لا بدّ لهذا التطور من أن يتواكب مع نوع من التطبيع مع إسرائيل، تمثّل بفتح قطر مكتباً للتمثيل التجاري في تل أبيب عام 1996 أيضاً. ومع ذلك، لم تكن العلاقة سويّة على طول الخط، لا مع الولايات المتحدة ولا مع إسرائيل التي تبيّن لاحقاً أن قطر لها مقاربة خاصة للصراع معها. تتركّز على رفض التسليم بمطالبها، سواء في ما يتعلّق بفلسطين، أو بملفات الصراع العربي – الإسرائيلي الأخرى، ولا سيما بعد وصول بنيامين نتنياهو إلى الحكم للمرّة الأولى عام 1996، واتجاه إسرائيل نحو مزيد من التطرّف منذ ذلك الحين. ولذا، تمكّنت قطر، رغم كلّ ما تقدم، من إقامة علاقة جيدة جداً مع حركة «حماس»، رأس حربة المقاومة في فلسطين، وأيضاً مع باقي أطراف «محور المقاومة»، ولا سيما إيران و«حزب الله»، وأن كانت العلاقة مع الأخيرين تأرجحت -من دون أن تنقطع في أيّ مرحلة من المراحل- عندما أخذ حمد على عاتقه تمويل إسقاط النظام السوري السابق، حليف الطرفَين المذكورين، ولم ينجح في هذه المهمّة. والفشل هذا عبّرت عنه مقولة شهيرة لشريك الأمير الراحل في الحكم، حمد بن جاسم آل ثاني، الذي قال حينها: «تهاوشنا على الصيدة قبل لا نصيدها»، في إشارة إلى الخلافات بين من أرادوا إسقاط النظام.

والواقع أنه يمكن تلخيص موقف قطر الذي صاغه الأمير الراحل في ما يتعلّق بالولايات المتحدة وإسرائيل، بأنه يعكس موقف التنظيم الدولي لجماعة «الإخوان المسلمين»، مثلما ظهر في «الربيع العربي» في النصف الأول من العقد الماضي، ومفاده الاعتراف بمصالح واشنطن والقبول بتل أبيب، ضمن حدّ أدنى من الشروط. ولربّما يعود تدهور العلاقات مع إسرائيل، إلى رفض الأخيرة الاستجابة لتلك الشروط.

لكن منذ عملية «طوفان الأقصى»، صار دور قطر عبئاً عليها؛ فلم يعد الأميركي ضامناً مأموناً للحكم، في حين صار الإسرائيلي يتعامل مع كلّ من لا يسلّم له، باعتباره عدواً. وهكذا، وصلت تل أبيب إلى حدّ استهداف الدوحة في أيلول 2025. واليوم، مع تطور الصراع وتشعّبه، نتيجة الحرب على إيران، تجد قطر نفسها في وضع صعب. فرغم علاقتها الجيدة بطهران، إلا أن هذه العلاقة لم تحُل دون أن تردّ الأخيرة على العدوان باستهداف الأراضي القطرية مراراً، وذلك انطلاقاً من حقها في الدفاع عن النفس، في مواجهة القوات الأميركية التي تتمركز في كلّ دول الخليج.

بعد تسليم الحكم إلى الأمير تميم، ربّما غاب الأمير الراحل عن الواجهة، إلّا أن ظلّه كان دائماً يلوح في الخلف، بصفته الأمير الوالد، لا سيما وأن تميم مولع بمهمّة استكمال ما بدأه أبوه. مرّت قطر في مدة صعبة عندما فُرض عليها الحصار الرباعي من جانب السعودية والإمارات والبحرين ومصر، وكاد ينتهي الأمر باجتياحها تحت نظر الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في ولايته الأولى، لولا أن الدولة العميقة في الولايات المتحدة منعت ذلك، باعتبار أن دور قطر أهمّ من الانجرار وراء نزوة لدى رئيس أميركي أو صهره له، مرتبطة بالامتناع عن الدخول في استثمار عقاري خاسر. وبالنتيجة، استطاعت قطر تجاوز هذه المحنة من دون حتى أن تقدّم أيّ تنازل.

ورغم أن العلاقة مع ترامب عادت وتحسّنت كثيراً في ولايته الحالية، إلا أن حضور نتنياهو في المشهد أضفى عليها تعقيدات، ولا سيما بعد قصف مقرّ «حماس» في الدوحة، علماً أن وجود الحركة هناك كان قائماً برضى أميركي وربما إسرائيلي أيضاً، قبل أن يغيّر هجوم 7 أكتوبر كلّ المعطيات. اللبنانيون، بدورهم، عرفوا الأمير الراحل عن كثب؛ فقد فوجئوا به يصل إلى الضاحية الجنوبية لبيروت، بعيد انتهاء حرب عام 2006، ليتجوّل بين المباني المدمّرة، ويطلق ورشة ضخمة لتمويل إعادة الإعمار، وذلك بعدما طالب الرئيس الأميركي الأسبق، جورج بوش، الخليجيين بالتحرك، قبل أن يحرّك «حزب الله» جرافاته، ومن ثمّ أدى حمد دوراً مهماً في السياسة اللبنانية، عام 2008، عندما استضاف في مؤتمر الدوحة، القادة اللبنانيين الذين توصّلوا إلى اتفاق أنهى واحدة من أزمات لبنان الكثيرة، ولو إلى حين. واستفاد الأمير حينها من أن الرياض لم تكن في تلك اللحظة مؤهّلة لهكذا دور، وذلك نتيجة اصطفافها مع طرف ضدّ آخر.

لكن السياسة لم تكن هي وحدها ميدان نشاط الأمير الراحل لتقديم الصورة التي يريدها لبلده، بل بدا مهتماً كثيراً بالرياضة وبالاستثمار أيضاً. وقد كان المال جاهزاً لإسناد الدور القطري في هذَين المجالين، لا سيما مع تنامي دور الغاز الذي تُعتبر قطر أحد أكبر منتجيه عالمياً، وتحسّن تقنيات تسييله التي أتاحت نقله عبر الناقلات، من دون حاجة إلى أنابيب لا يمكن أن تصل إلى كلّ مكان.

مثّل نجاح قطر، تحت قيادته، في استضافة كأس العالم 2022، قصة بحدّ ذاته، بدءاً من لحظة الفوز بالتنظيم عام 2010، بغضّ النظر عن كلّ ما قيل وكتب حول ظروف هذا الفوز، مروراً بالورشة الكبرى لإقامة الملاعب، وما يحتاجه التنظيم من بنى مرافقة، كالفنادق، ووصولاً إلى الدورة نفسها والنجاح الكبير الذي حقّقته بالحضور الجماهيري العالمي. وإلى جانب ذلك، تحسّنت الرياضة القطرية نفسها، وصار البلد من الحاضرين بشكل شبه مستمر في دورات كأس العالم المتتالية.

أمّا بالنسبة إلى الاستثمار، فقطر كانت من أقلّ الدول تسييساً مباشراً له، وهو ما يدلّ عليه مثلاً رفضها تعويم شركة صهر ترامب، جارد كوشنير، حين طلب الأخير 500 مليون دولار من الدوحة للاستثمار فيها. على أن ذلك لا يحجب ما آلت إليه لاحقاً العلاقات التجارية مع عائلة ترامب ومستشاريه من كبار رجال الأعمال الذين يجري حديث كثير عن علاقاتهم التجارية مع الدوحة حالياً.

الآن، سيتعيّن على الأمير تميم قيادة البلاد في مرحلة حرجة من دون ظلّ والده، وإن كان إرثه قائماً. ولربّما تكون هذه المرحلة أصعب من كلّ ما سبق، في ظلّ إعادة تشكيل جارية للمنطقة -ومن ضمنها الخليج- بنتيجة الحرب التي لم تنتهِ بعد ضدّ إيران، والتي باتت معالم الفشل ظاهرة بالفعل عليها. لكن قد يكون من حسن حظّ القطريين أنهم ممّن اختاروا أن تكون لهم علاقة جيّدة مع طهران، ولو في ظلّ وجود «قاعدة العديد»، واضطرار طهران إلى استهداف مصالح أميركية في الإمارة الخليجية رداً على الهجمات التي تستهدفها. وذلك قد يجعل قطر من بين أكثر الدول الخليجية قابلية للتعايش مع إيران الجديدة.

سوريا

# أولى جلسات «مجلس الشعب»
# الهاجس الأمني طاغٍ

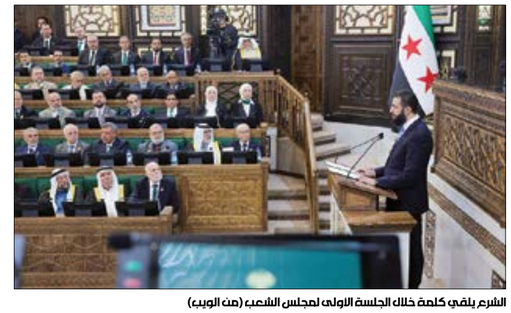

الشرع يلقي كلمة خلال الجلسة الأولى لمجلس الشعب (منة الوبير)

**عامر علي**

أخيراً، وبعد أكثر من عام على تشكيل لجنة الانتخاب أعضاء مجلس الشعب، وعقب جدل واسع حول آلية الانتخاب التي بدت أقرب إلى التعيين، عقد المجلس أولى جلساته بحضور الرئيس الانتقالي، أحمد الشرع، وذلك في ظلّ إجراءات أمنية مشدّدة. وحضر الجلسة 206 أعضاء من أصل 210، تلثهم عيّنهم الشرع بشكل مباشر، في وقت لم تُستكمل فيه إجراءات انتخاب ثلاثة أعضاء عن السويداء الخاضعة لسيطرة «إدارة ذاتية» مدعومة من إسرائيل، وعضو رابع بدل من آخر توفي من محافظة إدلب. وقبيل عقد الجلسة، اجتمع الرئيس الانتقالي بأعضاء المجلس في قصر الشعب، فيما شهدت شوارع العاصمة إجراءات أمنية مشدّدة؛ إذ انتشرت قوات الأمن بكثافة في محيط مبنى المجلس في منطقة الصالحية، فيما أُغلقت الطرق المؤدية إلى المبنى، وعُزّزت عمليات التفتيش، ولا سيما أن الجلسة جاءت بعد أيام من التفجير المزدوج الذي وقع في محيط فندق «فورسيزنز» خلال زيارة الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، لدمشق. وفي سياق هذه الإجراءات، لم تعلن السلطات موعد انعقاد الجلسة التي كانت مقرّرة الإثنين الماضي قبل تأجيلها؛ إذ جرى الإعلان عن موعدها قبل ساعات قليلة فقط من انطلاقها.

وجاء الافتتاح على إعلان وزارة الداخلية إلقاء القبض على خلية قالت إنها متورّطة في التفجيرات الأخيرة، إلى جانب هجمات أخرى، بينها تفجير استهدف أحد مباني وزارة الدفاع. ورغم ذلك، طغى الهاجس الأمني على وقائع الجلسة نفسها، إذ أدّى الأعضاء القسم بشكل جماعي، وهو ما بزّره رئيس «اللجنة العليا» لانتخابات مجلس الشعب، محمد طه الأحمد، خلال كلمته الافتتاحية، بقوله إن «أداء القسم سيكون جماعياً حفاظاً على أمن الجلسة».

كذلك، بدا واضحاً حرص منظّمي الجلسة على الالتزام بجملة من البروتوكولات التي من شأنها اختصار الوقت، ومن بينها عدم التصفيق للرئيس، الذي ألقى كلمة قصيرة دعا خلالها النواب إلى جعل المجلس نموذجاً للمسؤولية والكفاءة، والإسهام في ترسيخ ثقافة الحوار وسيادة القانون واحترام المؤسسات، بحسب تعبيره. وإذ رأى الشرع أن «سوريا تكتب تاريخاً جديداً يعبر عن حضارتها وقيمها وتراثها»، فهو دعا الأعضاء إلى المشاركة في كتابة هذا التاريخ.

وترأس الجلسة أسامة العساف، بصفته أكبر الأعضاء سناً، فيما عُيّن النواب أحمد العمر، ووسام زغلول، وبشر حاوي، أعضاءً في لجنة قانونية مؤقّتة للإشراف على العملية الانتخابية الخاصة باختيار رئيس المجلس. وأسفرت هذه العملية عن فوز عبد الحميد عكيل العواك بعد حصوله على 99 صوتاً، وتقدّمه على مؤيد قبلاوي الذي نال 75 صوتاً، ومحمد رامز كورج الذي حاز 31 صوتاً. وينحدر العواك من محافظة الحسكة، وهو بدأ مسيرته المهنية في السلك القضائي، حيث عمل قاضياً في وزارة العدل بين عامَي 1998 و2015، متنقلاً بين عدد من المحاكم داخل المحافظة، قبل أن ينشقّ عن النظام السابق. وعاد اسم العواك ليبرز مطلع عام 2025، عندما عيّنه الشرع رئيساً للجنة التي تولّت إعداد مسودة الإعلان الدستوري للمرحلة الانتقالية، والذي منح الرئيس الانتقالي صلاحيات واسعة وغير مسبوقة، وحصّنه من المساءلة أو المحاسبة أمام أيّ جهة رقابية، بما في ذلك مجلس الشعب نفسه.

ومن المرتقب أن يحضر الجلسة الثانية، التي ستُعقد بعد استكمال انتخاب رؤساء اللجان وأعضائها، على أن يتولّى المجلس، الذي حُدّدت مدة ولايته بـ30 شهراً قابلة للتمديد وفق الإعلان الدستوري، إعداد نظامه الداخلي خلال شهر واحد، لتبدأ بعدها مهامه. وفي مقدمة تلك المهام وضع الأسس التشريعية عبر تشكيل لجنة لإعداد مسودة دستور جديد، واقتراح القوانين وإقرارها، وتعديل القوانين النافذة أو إلغائها، وإقرار الموازنة العامة للدولة، والمصادقة على المعاهدات الدولية، إضافة إلى عقد جلسات استماع للوزراء.

وتنظر السلطات الانتقالية إلى انعقاد هذه الجلسة باعتباره خطوة مهمة من شأنها تعزيز علاقاتها مع دول الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص، والتي تقدّم نفسها باعتبارها «حامية للديمقراطية والأقليات». وكان حاول الشرع موازنة الانتقادات الموجّهة إلى آلية تشكيل المجلس، وذلك عبر تعديل بعض نسب التمثيل، وفي مقدمها تمثيل المرأة؛ إذ ارتفع هذا الأخير من نحو 2% بين الأعضاء المنتخبين، إلى 10,5% بعد تعيين أعضاء الثلث الرئاسي.

**ستعقد الجلسة الثانية للمجلس بعد استكمال انتخاب رؤساء اللجان وأعضائها**

كأس العالم

## مرشحون للقب حاضرون في «المربع الذهبي»

# الواقعية تَفرض نفسها

اقترب مونديال 2026 من نهايته. 4 منتخبات حسمت مراكزها في نصف النهائي. بينها 3 من أوروبا هي فرنسا وإسبانيا وإنكلترا. وواحد من أميركا اللاتينية هو حامل اللقب المنتخب الأرجنتيني. لتفرض الواقعية نفسها بوصول المرشحين للقب إلى الأدوار النهائية

حسين سمّور

قبل انطلاق منافسات كأس العالم 2026، كانت كل الترشيحات تصب في مصلحة المنتخب الإسباني للذهاب بعيداً في المونديال والفوز باللقب. وبعد انطلاق المنافسات، تقدم المنتخب الفرنسي إلى صدارة المرشحين لحمل الذهب، وتراجعت إسبانيا إلى المركز الثاني فقط، وهذا بحسب «أوبتا».

**وصل منتخب الارجنتين إلى المربع الذهبي في كأس العالم للمرة الثالثة في آخر اربع نسخ**

صحيح أن المونديال شهد الكثير من المفاجآت، منها خروج ألمانيا المبكر، وعدم تقديم البرازيل للمستوى المطلوب، في وقت سجلت منتخبات الرأس الأخضر، وكوراساو حضوراً جيداً نسبياً، إلا أنه وفي النهاية فرضت الواقعية نفسها بوصول منتخبات كانت مرشحة للذهاب بعيداً في المونديال إلى نصف النهائي.

استحقت فرنسا الوصول مرة جديدة إلى المربع الذهبي، بفضل الأداء المميز للأعبيها خاصة كيليان مبابي وعثمان ديمبيلي. والمدرب ديدية ديشان يمتلك تشكيلة ثانية على دكة البدلاء، ما يعطي عمقاً كبيراً وقدرة على المنافسة بالنسبة إلى الفرنسيين، الذين تجاوزوا المغرب وهم سيواجهون إسبانيا الفائزة على بلجيكا، وذلك يوم غد الثلاثاء الساعة 22:00 بتوقيت بيروت. وستشهد هذه المباراة مباراة خاصة بين الشاب الإسباني لامين يامال، الذي حقق الفوز على مبابي في 8 مباريات من أصل 10 مواجهات بينهما. واللافت أن «الماتادور» الإسباني يامال فاز على الفرنسيين في المباراتين اللتين خاضهما أمامهم في نصف نهائي بطولة أمم أوروبا عام 2024 (2-1)، والثانية في نصف نهائي دوري الأمم الأوروبية عام 2025 في مباراة مثيرة انتهت بنتيجة (4-5). وتعتبر هذه المواجهة الأهم، إذ إنها ستذهب بالفائز إلى نهائي المونديال، الذي فاز به مبابي عام 2018 في روسيا، ويسعى إلى حمله يامال.

فاز يامال على مبابي في 8 مواجهات من اصل 10 بينهما (وبب)

على المقلب الآخر هناك مباراة غاية بالأهمية بين منتخب «الأسود الثلاثة» الإنكليزي الذي تجاوز النرويج في ربع النهائي، والأرجنتين بقيادة «العبقري» ليونيل ميسي الذي وصل إلى هذا الدور بعد الفوز على سويسرا، وستُلعب المباراة الأربعاء الساعة 22:00 بتوقيت بيروت.

ورغم أن الأرجنتين هي حاملة اللقب في نسخة 2022 بعد الفوز على فرنسا بركلات الترجيح، إلا أنه لا يمكن الاستهانة بالمنتخب الإنكليزي تحت قيادة المدرب الألماني توماس توخيل. ويبدو أن النضج الكروي موجود حالياً عن الإنكليز، خاصة أنهم يتأهلون إلى نصف النهائي في 4 بطولات كبرى منذ عام 2018، سواء في كأس العالم أو كأس أمم أوروبا، وهو عدد مرات وصولهم إلى هذا الدور طوال تاريخهم قبل مونديال 2018. وقد حقق منتخب إنكلترا 4 انتصارات متتالية في كأس العالم، وهي أطول سلسلة انتصارات له خلال نسخة واحدة منذ مونديال 1966، عندما فاز في 5 مباريات متتالية.

وبلغة الأرقام أيضاً، فإن توخيل هو ثاني مدرب فقط يحافظ على سجله خالياً من الهزائم في أول 6 مباريات له مع منتخب إنكلترا بكأس العالم، بعد الف رامسي عام 1966، الذي حقق السجل نفسه تماماً بعد 6 مباريات: 5 انتصارات وتعادل واحد. ويبدو أن منتخب إنكلترا قادر على الوصول إلى النهائي في حال عرف كيف يوقف رفاق ليونيل ميسي، خاصة مع تألق هاري كاين وجود بيلينغهام. وهذا الأخير سجل ثنائيتين أمام المكسيك والنرويج، وأصبح أول لاعب يسجل هدفين أو أكثر في مباراتين متتاليتين بالأدوار الإقصائية خلال نسخة واحدة من كأس العالم منذ دييغو مارادونا عام 1986، الذي سجل ثنائية أمام إنكلترا وأخرى أمام بلجيكا. ورفع بيلينغهام رصيده إلى 7 أهداف مع منتخب إنكلترا في كأس العالم، ولا يتفوق عليه بين اللاعبين الذين سجلوا في البطولة بعمر 23 عاماً أو أقل سوى كيليان مبابي برصيد 12 هدفاً، بينما عادل بيلينغهام رصيد بيليه البالغ 7 أهداف أيضاً.

ومن جهته وصل منتخب الأرجنتين إلى المربع الذهبي في كأس العالم للمرة الثالثة في آخر أربع نسخ (2014، 2022، 2026)، وقبل عام 2014، لم يصل إلى نصف النهائي منذ عام 1990. ووصل ليونيل ميسي لـ10 مساهمات تهديفية في نسخة كأس العالم الحالية، وهي المرة الثانية التي يقدم فيها 10 مساهمات في نسخة واحدة (بعد 2022)، ليصبح واحداً من لاعبين اثنين فقط حققا ذلك أكثر من مرة منذ عام 1966 (كيليان مبابي – 2022، 2026).

أربعة منتخبات هي الأفضل بلا شك، استحقت الوصول إلى نصف النهائي، وبالتالي فإن كل الكلام عن ترشيحات سينتهي الآن، لأن هذه المباريات ستُلعب على التفاصيل، ومن يرتكب أخطاء أقل سيفوز. ولكن ما هو أكيد، أنها ستكون الرقصة الأخيرة بالنسبة لليونيل ميسي (39 سنة)، على أن يكون المستقبل ليامال ومبابي وبيلينغهام.

| مباراتا الدور نصف النهائي | | | |
|---|---|---|---|
| الثلاثاء 2026/7/14 | | | |
| فرنسا | x | إسبانيا | 22:00 |
| الأربعاء 2026/7/15 | | | |
| إنكلترا | x | الأرجنتين | 22:00 |



من المونديال

## هالاند يختار منتخبه المفضل لإحراز اللقب

أعربَ المهاجم إرلينغ هالاند عن سعادته بأنّ المشوار التاريخي لمنتخب بلاده في كأس العالم 2026 أتاح وضع النرويج «على الخريطة»، رغم الخروج فجر الأحد من الدور ربع النهائي أمام إنكلترا (1-2 بعد التمديد) في ميامي.

وقال هالاند الذي خضع لرقابةٍ مشددةٍ من قبل الدفاع الإنكليزي وتوقّفَ رصيده عند سبعة أهداف في البطولة: «خسرنا أمام إنكلترا لكننا قدّمنا مباراةً قوية». وتابعَ مهاجم مانشستر سيتي الإنكليزي: «الأداء شيء، والفوز على البرازيل (2-1 في ثمن النهائي) شيء آخر، لكن أعتقد أنّ الطريقة التي وضعنا بها النرويج على الخريطة هي ربما أكثر ما يؤثر بي»، وذلك بعد أوّل وصول للنرويج إلى ربع نهائي كأس العالم في تاريخها.

وعن المنتخب الذي يدعمه بعد هذا الخروج، قال مبتسماً: «بالطبع أريد أن تحقق إنكلترا النجاح. أعتقد أنني امتلكت قميص إنكلترا قبل أن أمتلك قميص النرويج عندما كنت صغيراً».

## العنصرية تُلاحق فرنسا في المونديال

تُلاحق ردود الفعل ذات الطابع العنصري منتخب فرنسا منذ انطلاق بطولة كأس العالم 2026. وسبقَ لكتيبة «الديوك» أن واجهت تصريحات عنصرية من السيناتور الباراغوياني سيليست أماريلا، قبل أن تتعرّض الآن لتصريح عنصري آخر من شخصيةٍ سياسية إسبانية، قبيل مواجهة إسبانيا في نصف النهائي، يوم الثلاثاء المقبل (22:00 بتوقيت بيروت). وفي مقال رأي نُشر في صحيفة «إل ديباتي» الإسبانية، مساء السبت، خرجَ رئيس الوزراء الإسباني السابق، ماريانو راخوي، بتصريحات مثيرةٍ للجدل رغم إشادته بأداء المنتخب الفرنسي، قائلاً: «ماذا سيحدث؟ من الصعب الإجابة عن هذا السؤال. دون الخوض في التفاصيل، يجدر التذكير بأنّ فرنسا فازت بكأس العالم مرّتين، ووصلت إلى النهائي في النسخة الماضية. لقد فازت بجميع مبارياتها في هذه البطولة، وتحتل حالياً صدارة تصنيف فيفا»، وتابع: «تشكيلتها تتمتع بمستوى عالٍ جداً، دون وجود أي لاعبين فرنسيين فيها. المنتخب الفرنسي يقدم أداءً مميزاً، وسيكون خصماً قوياً». وبات عبارة راخوي بشأن «غياب الفرنسيين» في المنتخب الفرنسي موضع انتقاد، إذ اعتبرها كثيرون تلميحاً عنصرياً يتعلّق بأصول لاعبي المنتخب، رغم أنّ جميع لاعبي فرنسا يحملون الجنسية الفرنسية ويُمثّلون بلدهم رسمياً.

## كلمات متقاطعة 5127

### افقيا

1- اغنية للسيدة أم كلثوم – 2- حجر كريم – إحدى القارات – 3- جنرال فرنسي شارك في الحرب العالمية الأولى – غير داجن – 4- إنحرف والتوى – عاصمة اسيوية – 5- خاصتي – صيّاد بالأجنبية – سئم وضجر – 6- إلهام من الله – خلاف عسر – 7- دقّ الجرس – حزك وهزّ – خراب – 8- دروع بالأجنبية – هاج الدم – 9- عاصمة بوتسوانا – من الطيور – 10- منظمة سرّية عالمية

### عمودياً

1- رئيس فرنسي راحل – عاصمة لاتفيا – 2- مجموعة عرقية تعيش في العراق وسوريا وتركيا وباعداد اقل في إيران – للتعريف – 3- من مشاهير المغنّين في العهد العباسي – ماء بارد – 4- ماركة عطور – 5- متشابهان – من الحبوب – قعو – 6- إضافاتي الابداعية الأخيرة – إقتراب – 7- للتفسير – فتى يوناني رائع الجمال عشق صورته – 8- يسبب مشكلة – إله – حرف جر – 9- بلدة لبنانية في قضاء عكار – من ادوات الخيّاط – 10- طبيب عالمي راحل من اصل لبناني

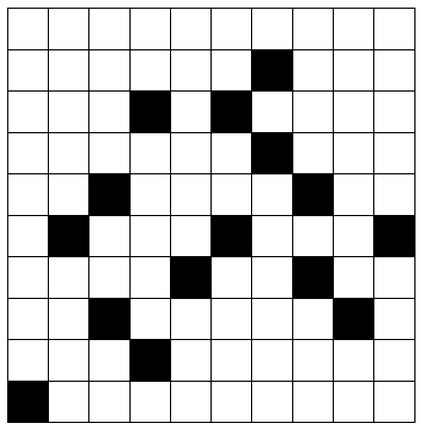

### حلول الشبكة السابقة

**افقيا**

1- الملك فاروق – 2- قارون – رصاص – 3- لب – بدر – يفرّ – 4- آسيا – أفقا – 5- أزيز – اي – هل – 6- الطامح – 7- رميش – يوم – 8- رحوم – سور – 9- اري – يام – فا – 10- عزّة الميلاء

**عمودياً**

1- اقل – الرعاع – 2- لاباز – رز – 3- مر – سيبيرية – 4- لوبيز – شح – 5- كندا – ويل – 6- اليمام – 7- آر – ايطو – مي – 8- رصيف – امس – 9- وافقهم – وفا – 10- قصر الحمراء

## sudoku 5127

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1 | 2 | 8 | 9 | | | | |
| | | | | | 4 | | 2 | 9 |
| 3 | | | 6 | | 1 | | 5 | |
| 4 | | 8 | | 3 | | | | |
| 9 | | 1 | | | | 7 | | 2 |
| | | | | 6 | | 9 | | 4 |
| | 9 | | 5 | | 3 | | | 6 |
| 1 | 3 | | 2 | | | | | |
| | | | | 4 | 7 | | 1 | 8 |

### حلول الشبكة السابقة

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 3 | 9 | 6 | 1 | 7 | 4 | 5 | 2 | 8 |
| 1 | 8 | 7 | 2 | 3 | 5 | 4 | 9 | 6 |
| 2 | 4 | 5 | 6 | 9 | 8 | 1 | 7 | 3 |
| 5 | 2 | 9 | 3 | 4 | 7 | 8 | 6 | 1 |
| 6 | 7 | 4 | 8 | 1 | 2 | 3 | 5 | 9 |
| 8 | 3 | 1 | 9 | 5 | 6 | 7 | 4 | 2 |
| 4 | 6 | 3 | 7 | 2 | 1 | 9 | 8 | 5 |
| 9 | 5 | 2 | 4 | 8 | 3 | 6 | 1 | 7 |
| 7 | 1 | 8 | 5 | 6 | 9 | 2 | 3 | 4 |

### شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

## كلمة السر 424

كلمة السر من 7 حروف: نبات معمّر يقضي على المحاصيل الزراعية

الشعير – الفول – القمح – بطم – ثوم – جميز – حميضة – حشيش – خرم – دفل – زعفران – زيزفون – زؤان – شوكران – غلول – غار – فصة – قصعين – كزبرة – مردقوش – نفل

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ن | ا | ز | ي | ز | ف | و | ن | ا | ج |
| ل | ي | ل | ح | م | ي | ض | ة | م | ن |
| ش | ة | ع | ف | م | ر | خ | ي | غ | ا |
| و | ر | ن | ص | و | ج | ز | م | م | ر |
| ك | ب | ف | م | ق | ل | ش | ط | ل | ف |
| ر | ز | ل | و | ع | ا | ي | ب | و | ع |
| ا | ك | ف | ث | ل | ن | ش | ف | ل | ز |
| ن | ص | ر | ق | ا | ي | ح | ل | ف | د |
| ة | ا | م | ز | ر | ي | ع | ش | ل | ا |
| غ | ح | ز | ل | م | ر | د | ق | و | ش |

حلول الشبكة السابقة: الساطور

## عملية حسابية 424

شروط اللعبة:
ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 95 | ٪ | | X | | = | 57 |
| ٪ | ■ | X | ■ | X | ■ | |
| | + | | ٪ | | = | 5 |
| X | ■ | ٪ | ■ | X | ■ | |
| | – | 10 | X | | = | 36 |
| = | ■ | = | ■ | = | | |
| 80 | | 3 | | 90 | | |

### حلول الشبكة السابقة

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 61 | – | 17 | ٪ | 4 | = | 11 |
| + | ■ | X | ■ | X | ■ | |
| 4 | X | 4 | X | 4 | = | 64 |
| ٪ | ■ | ٪ | ■ | ٪ | ■ | |
| 5 | X | 2 | X | 2 | = | 20 |
| = | ■ | = | ■ | = | | |
| 13 | | 34 | | 8 | | |

## شبكة العنكبوت 424

إعداد نعوم مسعود

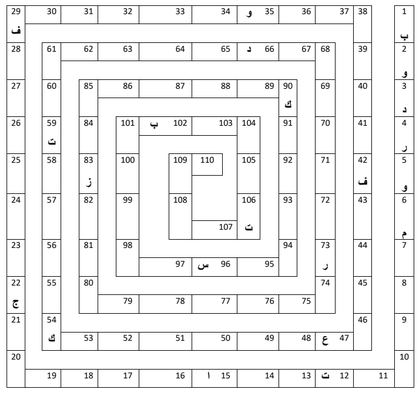


1 – 6 مدينة تركية
6 – 23 منظمة عربية تسعى لتحقيق التكامل والترابط بين دول الخليج وصولا الى وحدتها
22 – 35 رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم « فيفا »
34 – 42 ممثل مصري راحل
42 – 50 ممثل كوميدي لبناني
49 – 55 مدينة تركية
54 – 59 ربطة عنق بالأجنبية
57 – 66 أغنية للسيدة أم كلثوم
64 – 73 وزير خارجية سعودي سابق
73 – 81 رئيس حكومة لبناني راحل
80 – 83 مدينة فرنسية
83 – 88 من الأحجار الكريمة في المجوهرات
86 – 92 عاصمة غينيا
90 – 96 جزيرة اوسترالية عاصمتها فلايتغ فيش كوف
94 – 98 مدينة ايرانية
97 – 103 شاعر عباسي
102 – 106 عاصمة عربية
106 – 110 عاصمة تايوان

### حل شبكة العنكبوت السابقة

العراق – قسطنطين كرامنليس – ليسوتو – توماس مولر – رانيا – ايام الحصاد – ادغار موران – انسى غرامل راح – احمد زكي – كيوي – يسامر – مرحبا – باردو – دوار الشمس – مسواك – اكسفورد – دير العشاير – رقيق حبيبة

### شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

## مشاهير 5127

| 11 | 10 | 9 | 8 | 7 | 6 | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | |

شاعر عراقي معاصر. له قصيدة تتألف من ألف بيت في مدح الإمام علي بن أبي طالب

2+4+7+4+11= آخر الدواء ■ 1+5+1+6+3 = منصف ■ 9+10+8 = عطش

حل الشبكة الماضية: **ديبي رينالدز**

سينما

# أبو بكر شوقي: مرثية للقاهرة

**يستعيد فيلم «القصص» عقوداً من التاريخ المصري عبر حكاية عائلة واحدة، ليطرح اسئلة عن الهوية والذاكرة والسلطة والقدر. وبين التفاصيل اليومية والتحولات السياسية، يرسم مرثية مؤثرة للقاهرة، حيث تتقاطع الأحلام الفردية مع تاريخ لا يكفّ عن إعادة تشكيل مصائر أبنائه**

عبدالله رامي

تضعنا السينما في أجمل تجلياتها أمام معضلة الهوية والقدر، وتطرح علينا سؤالاً وجودياً عابراً للأزمنة بمس جوهر رحلتنا الإنسانية: هل نحن حقاً الذين نكتب حكاياتنا بأيدينا ونملك زمام مصائرنا أم أنّ هناك يداً خفية وتاريخاً مشحوناً بالتقلبات يفرض علينا مسارات إجبارية لا نملك سوى الانصياع لها؟ أو السؤال في صيغته الدارجة «الإنسان في الوطن العربي مخيّر أم مسيّر؟»

في فيلمه الروائي الجديد «القصص» الذي صوّر تحت اسم «صيف 67»، يعود المخرج والكاتب أبو بكر شوقي ليقدم مرثية سينمائية عائلية شديدة العذوبة والخصوصية، وفي الوقت ذاته مثقلة بالتحولات الوجودية والسياسية والاجتماعية التي عاشتها الدولة المصرية على مدار عقود متتالية من تاريخها الحديث.

الفيلم الذي سجل عرضه العربي الأول في «مهرجان البحر الأحمر السينمائي الدولي»، يبدو للوهلة الأولى عملاً نخبوي الملامح أو فيلم «مهرجانات»، لكنه ينفذ ببراعة شديدة الملاحظة إلى قلب الشخصية المصرية، ليفكك علاقتها المعقدة بالزمن، وبالسلطة، وبالمحيط، وبالأحلام المجهضة وسط واقع

> **محاصرة الفيلم في الصالات وقطع أجزاء منه**

عربي شديد الصعوبة والتقلب. قبل الحديث في تفاصيل العمل وبنيته الدرامية، لا بد من التوقف عند قرار صناع الفيلم والجهة المنتجة بتغيير اسمه من «صيف 67» إلى العنوان الحالي «القصص». عنوان أقل جاذبية على المستوى الجماهيري لكنه أكثر ملاءمة لإيقاع العمل. يؤكد عنوان الفيلم من اللحظة الأولى زمن الفيلم الدائري، فتعريف قصص يقول ضمنياً إنّ هذه هي قصصنا المكررة وإن تغيرت الشخصيات والأحداث.

طبعًا السينما والأدب والفنون الإنسانية ككل ليست في حقيقة الأمر سوى قصص تحكى وتتناقل ويعاد تدويرها.

### نيللي كريم بين «ذات» و«فيروز»

الاسم القديم «صيف 67» كان يتشابه مع أفلام عالمية عدة صدرت خلال الأعوام الأخيرة، ويتقاطع بالضرورة مع رواية شهيرة للأديب المصري إبراهيم عبد المجيد. لكن أحداث الفيلم تتقاطع بشكل كبير مع رواية «ذات» للكاتب الراحل صنع الله إبراهيم سواء في صيغتها المكتوبة أو نسختها التلفزيونية في مسلسل بالاسم نفسه، خصوصاً أن نيللي كريم هي بطلة العملين، مرة في دور

«ذات» والآن في دور الأم «فيروز».

### عزف مرتبك

في المشهد الافتتاحي للفيلم، نتابع عزفاً مرتبكاً على بيانو للممثل أمير المصري، أحد أبطال الفيلم. ضوضاء منظمة تنقلك إلى مناخ الفيلم وإيقاعه. بعدها وبتتابع المشاهد، تشعر وكأنك اكتشفت جوهرة سينمائية حقيقية نجحت في التعبير بصدق عن الإنسان الذي يعيد اكتشاف نفسه ومحيطه، وعن ذلك القدر الذي جعله يولد في هذا البلد وفي ذلك الوقت تحديداً.

### الإعلام منهم!

أحد أبرز الخطوط السردية المهمة والإشكالية في الفيلم هي شخصية المذيع التلفزيوني «داوود»، الذي جسد ملامحه الممثل حسن العدل ببراعة ملحوظة.

يظهر داوود على الشاشة كمذيع عابر للعصور والرئاسات، يتنقل بسلاسة مريبة بين حقبة جمال عبد الناصر وأنور السادات ومطلع عصر حسني مبارك، مخاطباً الجمهور والمشاهدين بشكل مباشر ومنحاز دائماً لاختيارات السلطة الحالية أياً كانت توجهاتها. تجسيد حيّ لخطاب الإعلام السلطوي المتلون، والرجل الذي يملك القدرة على أن يمتدح القرار ونقيضه في ليلتين متتاليتين وبالحماسة نفسها.

يبدأ في حقبة ما بالحديث الحماسي عن زعيم العروبة، وينتهي في حقبة تالية بالدفاع المستميت عن التطبيع وعصر الانفتاح الاقتصادي، مروراً بترديد العبارة الجاهزة التي سكنت الوجدان والذاكرة بأنّ «سيادة الرئيس يمتلك دائماً رؤية عظيمة لمستقبل مصر».

في بيت مصري بسيط كان كل شيء يدور حول التلفزيون: المباريات والأخبار المهمة، وفي كل مرة يظهر فيها داوود على الشاشة ليردد كلماته المباشرة، ينقلنا من الواقع الدافئ المدهش الذي رسمت به الشخصيات العائلية، إلى الرمزية الفجة عن اتهام الإعلام في كل العصور.

### سنوات مفصلية ومقص الرقابة

يتخذ الفيلم من المحطات التاريخية الكبرى ركائز زمنية يستعرض من خلالها تبدل أحوال المجتمع ونفسية أفراد هذه العائلة، متوقفاً عند سنوات مفصلية يفتتح بها كل قصة. قصص بدأت من انكسار عام 1967، مروراً بنشوة العبور في عام 1973، ثم لحظة عام 1977 التي شهدت مفارقة الترقية الوظيفية للأب «راغب» بالتزامن مع انتفاضة الخبز، وصولاً إلى عامي 1981 و1984.

هذه السنوات هي الأكثر حساسية في تاريخنا، جعلت أجزاء من الفيلم ضحية لمقص الرقيب أثناء عرضه في مصر. نجد مثلاً في المقطع الدعائي للفيلم مشهداً يعبّر عن فرحة الأخ الذي لم يصله جواب استدعاء الجيش وقت الحرب لكنه غير موجود في النسخة المعروضة في الصالات. وهناك مشهد آخر عن دهس صورة جمال عبد الناصر بعد النكسة، أو حرق صورة السادات وقت انتفاضة الخبز... كلها مشاهد لم تعرض في السينمات المصرية.

لكن ليس ذلك وحده، فتوزيع عرض الفيلم في الصالات وحده يقول رسالة ضمنية بأنه «متاح للعرض ولكن في أضيق الحدود». ربما تطورت أدوات الرقابة، فبدلاً من صنع أزمة وضجة بمنع الفيلم، ستجد أنّ الفيلم غائب عن العرض في غالبية صالات مصر. أما في الصالات التي عرض فيها، فستجده محصوراً في عرض أو اثنين من الأوقات «المقتولة جماهيرياً» أي في الثانية ظهراً أو الرابعة عصراً فقط.

### قصصنا على الشاشة

عبر هذه المحطات المهمة في تاريخنا، نرى التغيير في الهوية البصرية والسمعية التي وثقت تحولات الذوق العام. انتقل المجتمع من عصر أم كلثوم الأنيق وصوت البيانو الكلاسيكي وارتباكه الفني، إلى عصر الموسيقى الصاخبة وأغنيات أحمد عدوية الشعبية مثل «مولد وصاحبه غايب». أغنيات جاءت لتعلن أن الفاتورة الحقيقية لكل ما جرى قد دفعت بالكامل في عصر الانفتاح الاقتصادي.

يتتبع الفيلم هذه التحولات من خلال تفاصيل دقيقة تمس يوميات الأسرة، مثل استشهاد الابن الأكبر المغرم بتعلّم الروسية على الجبهة في النكسة، ورحلة سفر أخيه التوأم للدراسة في النمسا لملاقاة عشيقته التي يراسلها في بريد إحدى المجلات والجرائد، والتبدل الرمزي في علم الجمهورية العربية المتحدة.

### الفساد على الشاشة الكبيرة

في مشاهد الفيلم حيث التلفزيون مركز الأحداث، يأتي ظهور الأب، وهو موظف في وزارة الزراعة، على الشاشة الصغيرة كحدث مفصلي تتابعه كل الأسرة. لكن الرجل الذي يذهب إلى عمله اليومي بخطوات تشبه المارش العسكري، في دلالة بليغة، ينقطع بث التلفزيون أثناء ظهوره وهو يتحدث عن فساد السياسة. تظل الأسرة كلها في خوف مرتقب من الحساب. خوف يشبه أحداث قصة تشيخوف الشهيرة «موت موظف».

تظهر السياسة كقوة باطشة ومفسدة للحياة الخاصة، بينما تنخرط العائلة في أزماتها الحياتية الصغيرة من ارتباك العزف الموسيقي إلى خناقات الجيران التقليدية التي تعكس ضيق المساحات النفسية والجغرافية. بعد هذا المشهد المفصلي بسنوات، يعود الابن من النمسا بعد الفشل في دراسة الموسيقى. وبعدها تعود حبيبته النمساوية وتنتهي قصة حبهما بالزواج، تكتب «إليزابيث» التي تقوم بدورها الفنانة النمساوية فاليري باشنر، يوميات تلك الأسرة، لتخرج بعدها في كتاب اسمه «أهلاً بكم في بيت المرح» وبسببه يستضيفها التلفزيون بعدما أصبح ملوناً. لكن في لحظة ارتباك أيضاً حين تتحدث عن الفساد الذي لم يمكّن زوجها العازف الموهوب من أن يعزف في حفلة، ينقطع البث مرة أخرى.

يُحسب للمخرج أبو بكر شوقي أنه حاول عبر مشاهد الفيلم تفادي الغرق في المباشرة السياسية الفجة من خلال الهروب الذكي إلى تفاصيل الحياة الداخلية الحميمة للأسرة، لكن السياسة، بمفارقة ماساوية، ظلت تطارده وتصيبه في مقتل من حيث أراد التخفي والهرب.

### الكرة في خلفية المشهد!

في فيلم «القصص»، كرة القدم هي محرك درامي أساسي واستعارة وجودية بالغة الدلالة للحياة نفسها. العائلة تشجع فريق الزمالك بكل حماسة لكنه «قليل الفوز»، تماماً كما أحبّت البلد وشجّعته في كل معاركه. يقدم أبو بكر شوقي في «القصص» تجربة سينمائية مغايرة، تمزج بنعومة شديدة بين شجون الذاكرة الفردية وقسوة التاريخ العام وتقلباته.

مع ذلك، نحن أمام فيلم يثبت لنا بجدارة تفوقه الفني. يقول لنا في رسالة إننا في كثير من الأحيان ومهما حاولنا، لسنا الأبطال الحقيقيين لقصصنا، بل مجرد مشجعين مخلصين في مدرجات الحياة الواسعة، ننتظر بشغف وبكاء هدفاً صانعاً للفرح والخلاص، لكنه مع الأسف قد لا يأتي أبداً.



في الصالات

**تعيد ديزني تقديم «موانا» في نسخة حيّة تكاد تكون مطابقة للفيلم الأصلي، ما يثير سؤالاً حول جدوى إعادة الإنتاج حين تغيب الرؤية الجديدة. بين استثمار الحنين وتجنّب المخاطرة الإبداعية، يطرح الفيلم نموذجاً لصناعة تفضّل تكرار النجاح على ابتكار تجربة سينمائية مختلفة**

# «موانا» فقدت شقاوتها!

شفيق طبارة

تُعيد ديزني إنتاج أحد أكبر نجاحاتها في الفترة الأخيرة، مقتنعة بأن استبدال الرسوم المتحركة بالمشاهد الحيّة كافٍ لتبرير رحلة ثانية. لكن السينما نادراً ما تجد معنى في تكرار رحلة ما إذا كانت الوجهة هي نفسها.

فكرة إعادة الإنتاج بحد ذاتها ليست خطيئة. فالسينما، منذ ولادتها، تعيد سرد حكاياتها، وتعيد تأويلها، وتُخضعها لأزمة جديدة ووعي جديد. حين حوّلت ديزني «سندريلا» أو «الجميلة والوحش» إلى أفلام حيّة، كانت هناك، بالحدّ الأدنى، إعادة قراءة للعلاقة بين الأميرة والوحش، ومساءلة للسلبية التي طبعت الشخصيات النسائية الكلاسيكية، وإضافة طبقات نفسية لم تكن الرسوم المتحركة تتحمّلها. تفاوتت النتائج بين المقبول والرديء، لكن النيّة، ولو شكلياً، كانت قائمة على أن يقول الفيلم شيئاً جديداً.

### نسخة حيّة بلا سبب وجود

«موانا» (2026) الجديد لا يقول شيئاً. هو، بكل بساطة، نفس «موانا» (2016) بنسخته المرسومة، نفس الفيلم، بممثلين من لحم ودم بدل الرسوم المتحركة، مشهداً بمشهد، وأغنية بأغنية، وحواراً بحوار. تكرار يكاد يكون ميكانيكياً.

لم يكن «موانا» بجزءيه (2016 و2024) يوماً عملاً يحتاج إلى نسخة حيّة. كان عملاً مكتملاً، له لغته الخاصة، وإيقاعه، والحرية التي تمنحها الرسوم المتحركة لشخصياتها في الحركة والتعبير. تحويله إلى فيلم حيّ لا يضيف إليه، بل يفرغه من خصوصيته، ويسلبه ما كان يميّزه.

ليس الفيلم فشلاً بالمعنى التقليدي، بل هو أخطر من ذلك. إنه استثمار آمن في حنين جمهور لا يزال يذكر أغنية How Far I'll Go. وبهذه المعادلة، لا تكتفي ديزني بتكرار نفسها، بل ترسّخ ثقافة سينمائية كاملة تقوم على فكرة أن المخاطرة الإبداعية عبء لا داعي له، ما دام بالإمكان بيع الحكاية نفسها مرتين. وستفعلها مجدداً قريباً مع النسخة الحيّة من Tangled.

### حين يصبح النقد أسير التكرار

يمكن للكاتب أن يفعل بهذه المقالة ما فعلته ديزني تماماً بالفيلم: أن ينسخ مقالته القديمة عن النسخة الأولى، ويغيّر أسماء الشخصيات، ويعيد ترتيب المشاهد، ثم يقدّم النص على أنه جديد.

وهذا، بالمناسبة، ليس سخرية عابرة، بل ملاحظة منهجية. حين يصبح الأصل والنسخة متطابقين إلى هذا الحد، يغدو النقد نفسه محكوماً بالتكرار. كيف يكتب المرء عن فيلم لا يقول شيئاً مختلفاً عمّا قيل قبل عشر سنوات، من دون أن يقع هو أيضاً في فخ إعادة إنتاج الكلام نفسه؟

الفارق الوحيد، إذاً، ليس في الحكاية، بل في الأثر الذي تتركه. فما كان يبدو عفوياً وأسراً في نسخة 2016 المرسومة، يبدو هنا متكلفاً ومقحماً.

### شخصيات فقدت روحها

يعود دواين جونسون لتجسيد شخصية ماوي، نصف الإله المتغطرس الذي سبق أن منحه صوته في النسخة الأصلية. لا يخلو أداؤه من ومضات فكاهية متفرقة، لكنها تبقى ومضات لا أكثر، أقرب إلى استعراض شخصية «ذا روك» المعروفة منها إلى بناء تمثيلي حقيقي لنصف إله أسطوري.

أما كاثرين لاغابا، فهي الاكتشاف الحقيقي، أو ما يشبه الاكتشاف. حضورها أسر، وصوتها يحمل صدى لافتاً لصوت أولي كرافالو التي أدّت شخصية موانا في أفلام الرسوم المتحركة. لكن حتى هذا الحضور الواعد يبقى محاصراً داخل نص لا يمنحها مساحة لتقول شيئاً مختلفاً عمّا قالته سلفتها المرسومة.

القصة، من جهتها، لا تحيد قيد أنملة عن مسارها الأصلي. الفتاة ذات الستة عشر عاماً، ابنة زعيم جزيرة موتونوي، عليها أن تتجاوز خوف والدها، لتنقذ جزيرتها من مجاعة تلوح في الأفق.

تطيل النسخة الجديدة بعض المقاطع الموسيقية، وتضيف جرعة من الفكاهة، خصوصاً حين تسخر الشخصيات من الجدل حول ما إذا كانت موانا «أميرة» أم لا، لمجرد كونها ابنة حاكم جزيرة. لكنها إضافات سطحية، زخارف على هامش نص لم يُعَد التفكير فيه.

ولا يزال السرد يتمحور حول إحياء تراث الأجداد، وشغفهم بالترحال البحري، وحاجة موانا إلى الخروج من منطقة راحتها بحثاً عن ذاتها. تستمع إلى حكايات جدتها عن سرقة ماوي لقلب جزيرة «تي فيتي»، وما جرّه ذلك من خراب على الأرخبيل، فتقرر تجاوز حدود جزيرتها بحثاً عنه واستعادة صنارته السحرية.

لكن موانا وماوي، في هذه النسخة، شخصيتان أكثر خفوتاً مما كانتا عليه في النسخة المرسومة. فقدت البطلة جزءاً كبيراً من شقاوتها

> **استثمار آمن في حنين جمهور لا يزال يذكر أغنية How Far I'll Go**

وجرأتها وروح الدعابة التي صنعت كاريزماها، فيما فقد ماوي تلك الحيوية المتفجرة والحماسة الطفولية اللتين جعلتاه محبوباً رغم غروره. يكفي أن نشاهد لقاءهما الأول. الحوار أكثر برودة مما ينبغي، وأكثر تحفظاً، وكان الشخصيتين تتحدثان بصوت خافت خشية إزعاج أحد. وحتى الأغنية التي كانت انفجاراً من الحركة والغرور والسخرية الذاتية في النسخة الأصلية، تبدو هنا جامدة، فيما يقف دواين جونسون ثابتاً أكثر مما ينبغي لنصف إله يُفترض أن يكون جسده أداة تعبير لا عبئاً.

### قيود الواقع تخنق سحر الرسوم المتحركة

«موانا»، بلا كاريزما، يصبح ثقيلاً إلى حد الملل، كثقل الشعر المستعار والبدلة التي تحاكي العضلات والوشوم المزيفة، والتي بلغ وزنها، بحسب الممثل نفسه، ثمانية عشر كيلوغراماً.

من الصعب، والحال هذه، أن يتحرك أي جسد بخفة وهو يحمل هذا الثقل الاصطناعي، ومن الصعب ألا يبدو صاحبه، رغم كل الجهد، أقرب إلى جذع شجرة يعلوه شعر مستعار منه إلى نصف إله أسطوري قادر على التحول والطيران والمناورة.

الفيلم نفسه يتحرك بالثقل ذاته: ببطء، وبمساحة ضئيلة للمناورة، وبحرية حركة محدودة تذكّرنا، في كل لقطة، بالقيد البنيوي الذي يلأحق هذه المشاريع الطموحة. فهي محكومة، منذ البداية، بمحاولة حشر ما هو لانهائي، أي حرية الرسوم المتحركة وقدرتها على خلق عوالم بلا حدود، داخل ما هو محدود بطبيعته.

يبقى فيلم الحركة الحيّ، مهما تطوّر، أسير الجسد والضوء والمكان، أي القيود المادية الصارمة، ورهين الواقع، ولو جزئياً.

### «موانا» في الصالات اللبنانية

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الإثنين 13 تموز 2026 العدد 5823

قضية

# إصلاح القانون لا يكفي لإصلاح الإعلام

**عمر نشابة**

(صورة منفذة بواسطة الـ AI)

يعمل الإعلام اللبناني منذ أكثر من ستة عقود ضمن منظومة قانونية تعود إلى قانون المطبوعات لعام 1962 وقانون الإعلام المرئي والمسموع لعام 1994. لكن تغيّرت وسائل الإعلام خلال هذه الفترة وظهرت المنصات الرقمية وتبدلت طبيعة الملكية والتمويل فيما بقي الإطار التشريعي عاجزاً عن مواكبة هذه التحولات. لذلك، فإن اقتراح قانون الإعلام الجديد الذي أقرته اللجان النيابية المشتركة الأسبوع الماضي يمثل خطوة إصلاحية مهمة لأنه يقدم، للمرة الأولى، إطاراً تشريعياً موحداً ينظم المطبوعات والإذاعات والتلفزيونات والمواقع الإلكترونية والإعلام العام والإعلانات واستطلاعات الرأي والهيئة الوطنية للإعلام في قانون واحد. كما يتضمن أحكاماً متقدمة نسبياً في مجالات حرية التعبير وشفافية الملكية والتمويل وحماية المصادر الصحافية وحق الرد والتصحيح والفصل بين الإعلان والتحرير ومنع التوقيف الاحتياطي في قضايا الإعلام.

غير أن الأمر لا يتعلق بما إذا كان القانون أفضل من القوانين السابقة، بل بما إذا كان قادراً على معالجة الأزمات التي يعانيها الإعلام اللبناني اليوم. فالمشكلة الأساسية في الإعلام اللبناني ليست غياب النصوص التي تدعو إلى الدقة أو التوازن أو النزاهة بل هيمنة القوى السياسية والمالية والطائفية على المؤسسات الإعلامية. لذلك، فنجاح أي قانون إعلام يقاس بمدى قدرته على تفكيك هذه الهيمنة لا بمجرد الإشارة إلى المبادئ الأخلاقية في العمل الإعلامي.

يحقق مشروع قانون الإعلام الجديد تقدماً في تنظيم الممارسة الإعلامية، لكنه لا يذهب بعيداً في إعادة تنظيم بنية السلطة داخل القطاع الإعلامي. هو يفرض شفافية أوسع في الإعلان عن الملكية والتمويل لكنه لا يمنع فعلياً السيطرة السياسية أو الاقتصادية على وسائل الإعلام. فالمادة الرابعة تسمح للأحزاب السياسية بامتلاك وسائل إعلام كما تسمح للمؤسسات الدينية والجمعيات والنقابات والبلديات بذلك. لكن كيف يمكن الحديث عن استقلالية التحرير في مؤسسة يملكها حزب سياسي، فالحزب يكون صاحب القرار النهائي في تعيين الإدارة وتحديد السياسة التحريرية واختيار أولويات التغطية الإعلامية؟

صحيح إن مشروع القانون الجديد يفرض على المؤسسات احترام التوازن والنزاهة والاستقلالية، لكن هذه المبادئ تصبح صعبة التحقيق عندما يكون المالك نفسه طرفاً سياسياً. فالانحياز الإعلامي لا ينتج دائماً من نشر أخبار مضللة أو كاذبة بل قد يكون في اختيار الأخبار التي تنشر وفي تجاهل أخبار أخرى وفي ترتيب العناوين وانتقاء الخبراء والضيوف وتحديد زوايا التصوير الفوتوغرافي مثلاً وتكرار بعض الروايات وإهمال غيرها. وكلها ممارسات لا يستطيع القانون الجديد ضبطها بسهولة لأنها تقع في صميم العمل التحريري اليومي.

وينطبق الأمر نفسه على التمويل. صحيح أن المشروع يوسع نطاق الإفصاح عن مصادر الأموال والهبات والقروض، إلا أن الشفافية وحدها لا تمنع النفوذ. فالقوة الاقتصادية لا تمارس فقط عبر امتلاك الأسهم، بل أيضاً من خلال الإعلانات والرعاية التجارية وتمويل البرامج وتغطية النفقات التشغيلية. ويمكن لجهة سياسية أو مالية أن تؤثر في السياسة التحريرية من دون أن تمتلك الحصة الأكبر من رأس المال. ولذلك، فإن الكشف عن الممولين لا يكفي وحده لضمان استقلال المؤسسة الإعلامية.

يعترف مشروع القانون الجديد بحق الصحافي في رفض أي تدخل يخالف ضميره المهني أو مدونات السلوك، وإقراره باستقلالية التحرير وحماية المصادر الصحافية. غير أن هذه الحقوق تبقى حقوقاً نظرية إذا لم تترافق مع ضمانات تنفيذية فعالة. فالنص لا ينشئ آلية واضحة لحماية الصحافي الذي يتعرض لضغوط من مالك المؤسسة أو مموليها، ولا يحدد بصورة دقيقة وسائل إثبات هذا التدخل، ولا يوفر حماية خاصة من الفصل التعسفي أو الانتقام المهني. ونتيجة لذلك قد يجد الصحافي نفسه أمام معادلة صعبة: القانون يعترف بحقه في الاعتراض، لكنه لا يحميه عملياً إذا مارس هذا الحق.

أما الهيئة الوطنية للإعلام، التي يمنحها المشروع صلاحيات تنظيمية واسعة، فتشكل بدورها إحدى أبرز نقاط القوة ومصادر القلق في آن. ينص المشروع على استقلال الهيئة المالي والإداري، ويمنحها دوراً محورياً في تنظيم القطاع وإعداد مدونات السلوك ومراقبة الالتزام بها. إلا أنّ استقلال المؤسسات لا يتحقق بالنصوص وحدها، بل بطريقة تشكيلها وآليات تعيين أعضائها وضمانات استقلالهم عن القوى السياسية. إذا خضعت الهيئة للمحاصصة الحزبية والطائفية، فإنها قد تتحول من أداة لتنظيم الإعلام إلى امتداد للنظام السياسي الذي يفترض بها مراقبة تأثيره في الإعلام.

وتبرز إشكالية أخرى في اعتماد مدونات السلوك المهنية. فالمشروع يتبنى فكرة إيجابية تقوم على إشراك المؤسسات الإعلامية والأكاديميين والنقابات والمجتمع المدني في إعداد هذه المدونات، وهو اتجاه يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية. غير أن النص لا يوضح بصورة كافية حدود القوة القانونية لهذه المدونات. فهل هي قواعد أخلاقية إرشادية، أم أنها ستصبح أساساً لفرض عقوبات تنظيمية أو قانونية؟ هذا الغموض قد يفتح الباب أمام استخدام مفاهيم أخلاقية عامة، مثل «التوازن» أو «المصلحة العامة» أو «القيم الأسرية»، بصورة انتقائية أو سياسية، إذا لم تقرن بضمانات تحد من التأويل.

كما أن المشروع، رغم أهميته، لا يواكب التحولات الكبرى التي فرضها الإعلام الرقمي. فهو ينظم المواقع الإلكترونية المهنية، لكنه لا يقدم معالجة متكاملة للحملات الرقمية المنسقة، ولا للإعلانات السياسية عبر المنصات الاجتماعية، ولا للمؤثرين الذين يمارسون عملاً إعلامياً واسع التأثير، ولا للمحتوى المنتج بواسطة الذكاء الاصطناعي أو تقنيات التزييف العميق. وهذه الملفات أصبحت اليوم من أخطر التحديات التي تواجه أخلاقيات الإعلام، ولا سيما في الفترات الانتخابية أو خلال الأزمات السياسية.

إن القيمة الحقيقية لأي قانون إعلام جديد لا تكمن فقط في حماية حرية التعبير بل في ضمان استقلال الإعلام عن السلطة السياسية والاقتصادية. القانون الجديد يطالب المؤسسات بالاستقلالية لكنه يسمح في الوقت نفسه باستمرار البنية التي تجعل هذه الاستقلالية صعبة التحقيق. ويعزز الشفافية، لكنه لا يضع قيوداً كافية على النفوذ المالي والسياسي. ويمنح الصحافي حقوقاً مهمة، لكنه لا يوفر له الحماية الكافية إذا اصطدم بمالك المؤسسة أو مموليها. وبالتالي، فالقانون الجديد يمثل تطوراً تشريعياً مقارنة بالقوانين السابقة، لكنه لا يشكل الإصلاح البنيوي الذي يحتاجه الإعلام اللبناني. فهو ينظم المهنة بصورة أفضل، لكنه لا يفكك منظومة النفوذ التي تتحكم فيها. ومن دون معالجة مسألة ملكية وسائل الإعلام، وآليات تمويلها، وضمان الاستقلال الحقيقي للهيئة الوطنية للإعلام، وحماية الصحافيين من الضغوط السياسية والاقتصادية، سيبقى استخدام الإعلام كأداة للصراع السياسي قائماً، ولو تغيرت النصوص القانونية التي تحكمه.

## على بالي

**أسعد أبو خليك**

هناك مجموعة على «فيسبوك» اسمُها «ثورة المستحيل». وهي تتخصّصُ بخبريّات وأساطير وروايات عن بطولات قيادة منظّمة التحرير الفلسطينيّة، وحركة «فتح» تحديداً. والحُكم على أيّ حركة تحرّر أو تيّار سياسي لا بدَّ إلّا وأن يكون مرتبطاً بالحُكم على نتائج عملها. نحكمُ على جبهة التحرير الجزائريّة لأنّها خاضت صراعاً بطوليّاً ضدّ الاستعمار الفرنسي. منظّمة التحرير يجب أن توضع على الرفّ بعد أن كان تاريخها مُرتبطاً بالهزائم المتلاحقة: لا تنتهي من هزيمة إلّا وتنتقل إلى هزيمة أخرى، وهكذا دواليك. هذا هو تاريخ منظّمة التحرير. ولا يمكن في هذا السياق الفصل (كما يفعل بجهد جهيد ناصر القدوة) بين عهد ياسر عرفات وعهد محمود عبّاس. هل كان يمكن أن يتبوّأ عبّاس (أضعف قيادي في حركة «فتح» ومن القلّة التي لم تكن تملك قاعدة شعبيّة) منصب رئيس الحكومة أو رئيس سلطة احتلاليّة فارغة لو لم يسمِّه عرفات؟ عرفات مسؤول عن ظاهرة محمود عبّاس وسلطة أوسلو، هي من نتاج صيغة وافق عليها عرفات مع شلّة صغيرة (ضمّت فيما ضمّت اللّبناني محسن إبراهيم، الذي يسترشد رئيس حكومة لبنان بآرائه عن ضرورة التنصّل من قضيّة فلسطين). «ثورة المستحيل» كان يمكن أن نأخذها على محمل الجدّ لو أنّ منظّمة التحرير حقّقت نصراً واحداً (طبعاً، من دون نسيان الإنجاز الهائل في قراءة عرفات- وبتلعثم مع كمّ هائل من الأخطاء النحْويّة-لخطاب في الأمم المتحدة). لا يمكن أن تتقدّم حركة التحرّر الفلسطيني ما لم يتمّ مراجعة دور ياسر عرفات. ما نعانيه اليوم (حتى في غزّة) ليس إلا نتاج ما فعله عرفات بالقضيّة. «حماس» ليست إلّا ردّة فعل على تخاذل حركة «فتح» وفشلها وخيبتها، التي تحوّلت إلى جيش لحد فلسطيني. البعض يظنّ أنّ محمد دلبح في كتابه المفتاح، «ستون عاماً من الخداع» قسا على عرفات لكن تلك المراجعة مطلوبة بحُكم الكارثة التي حلّت بنا جراء أفعال منظّمة التحرير وحساباتها وتنازلاتها. هي ليست «ثورة المستحيل» بل حركة مزيّفة تزيّنت بلبوس الثورة كي تضلّل الشعب الفلسطيني وتقوده إلى الهاوية.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 666314 / 01 ـ 828381 / 03
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com